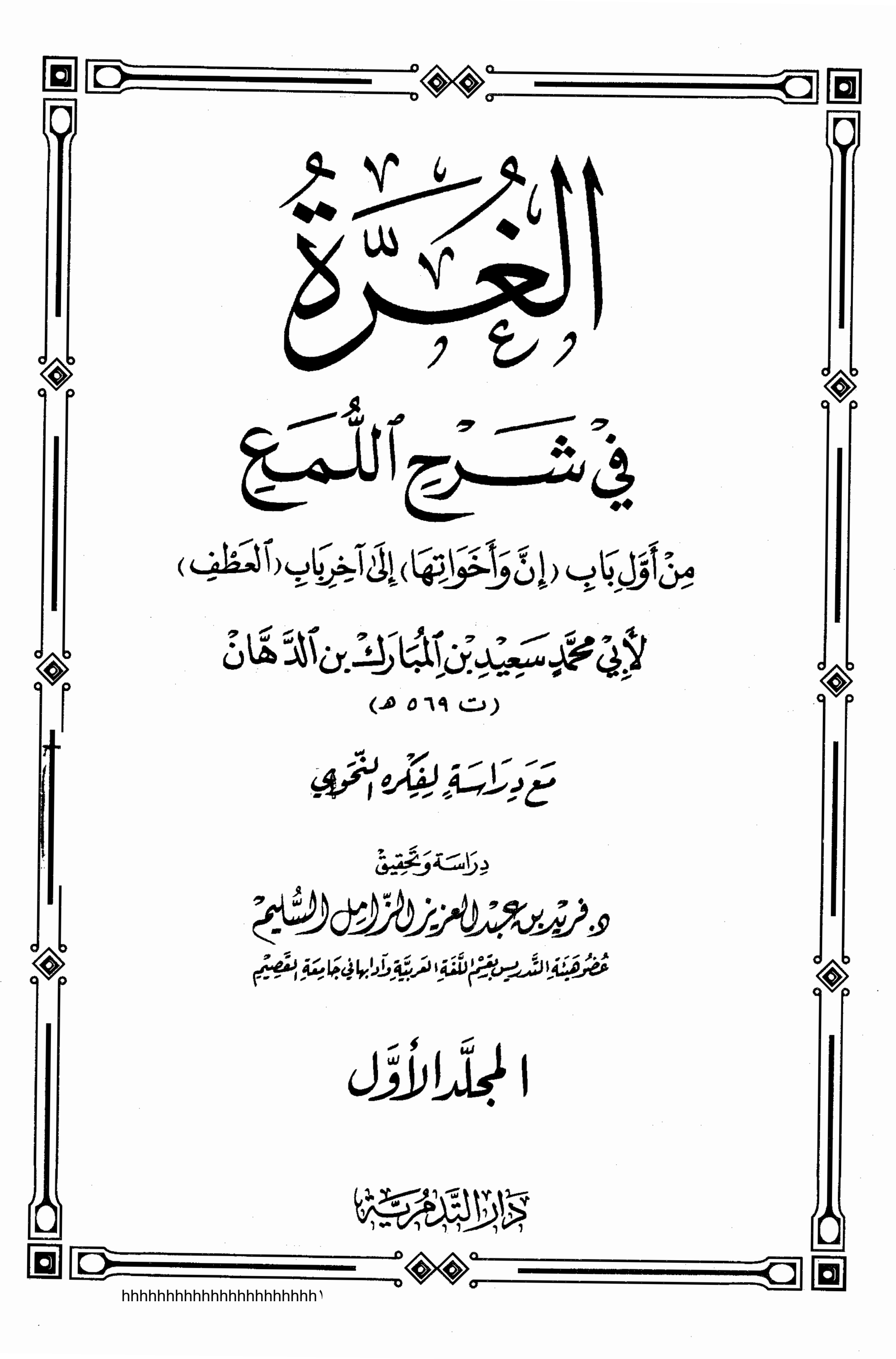


الغرة

في شرح اللمع

من أول باب (إنّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)

لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهّان

(ت ٥٦٩ هـ)

مع دراسة لفكره النحوي

دراسة وتحقيق

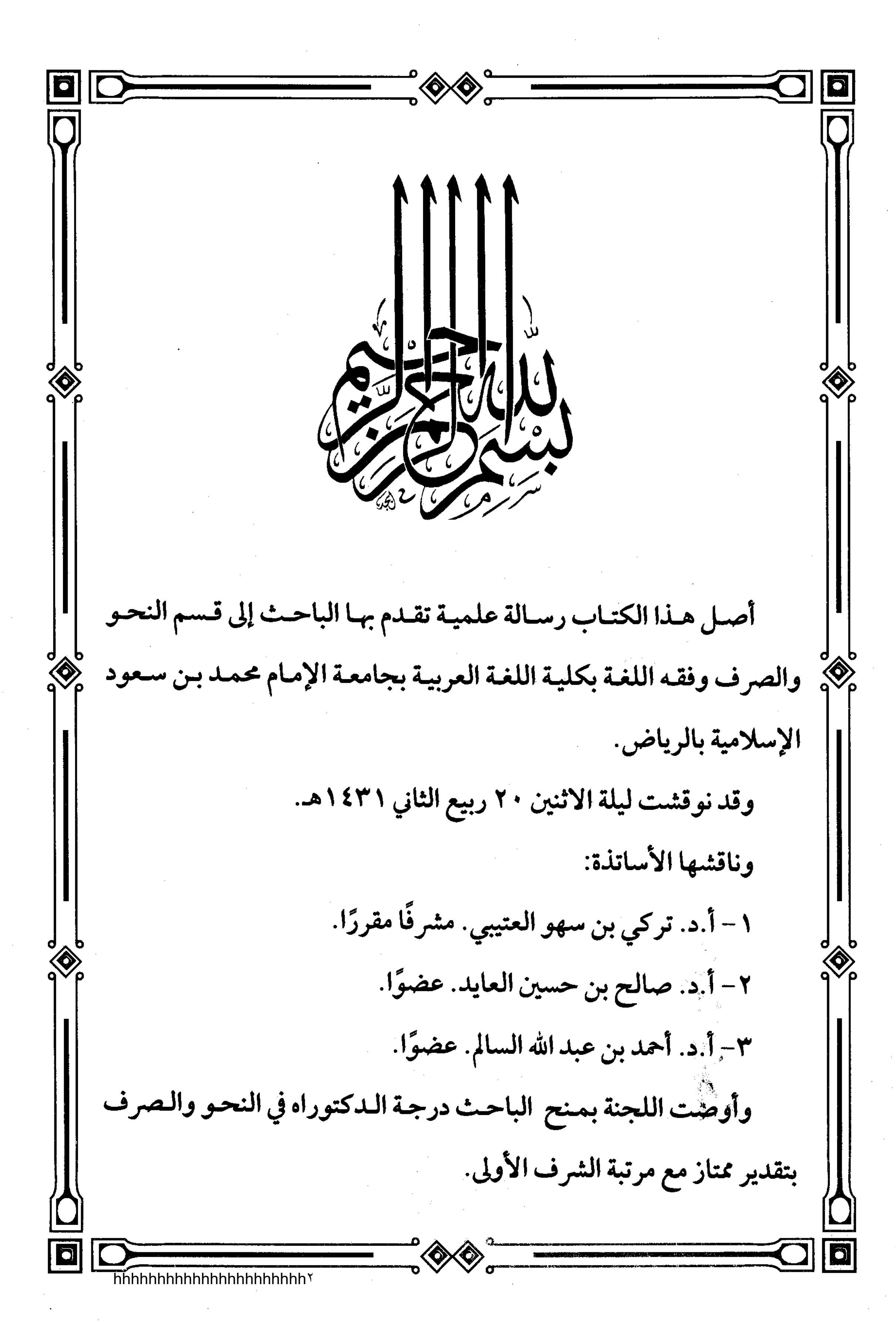
د. فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم

المجلد الأوّل

دار التدمرية

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh١



أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

وقد نوقشت ليلة الاثنين ٢٠ ربيع الثاني ١٤٣١هـ.

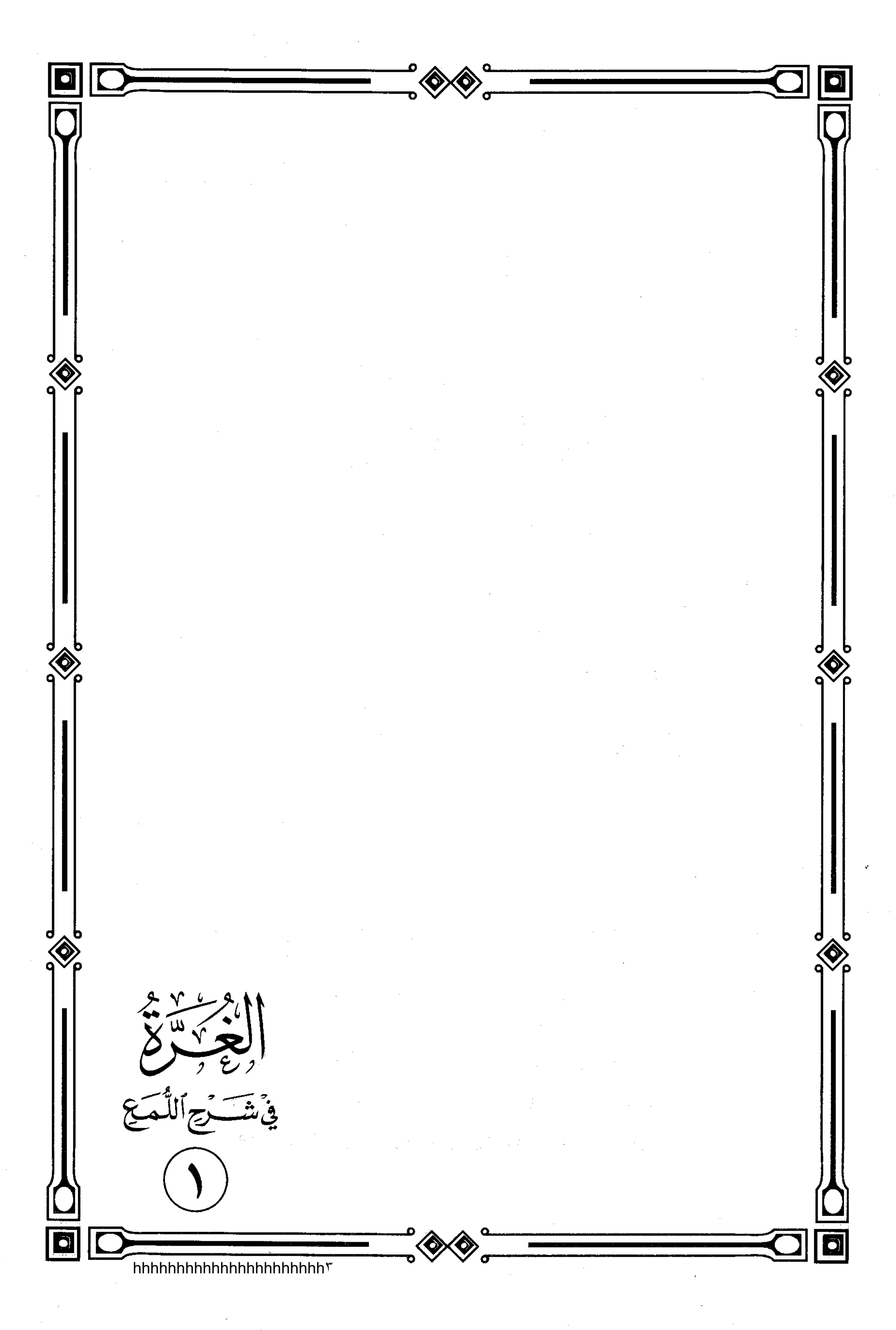
وناقشها الأساتذة:

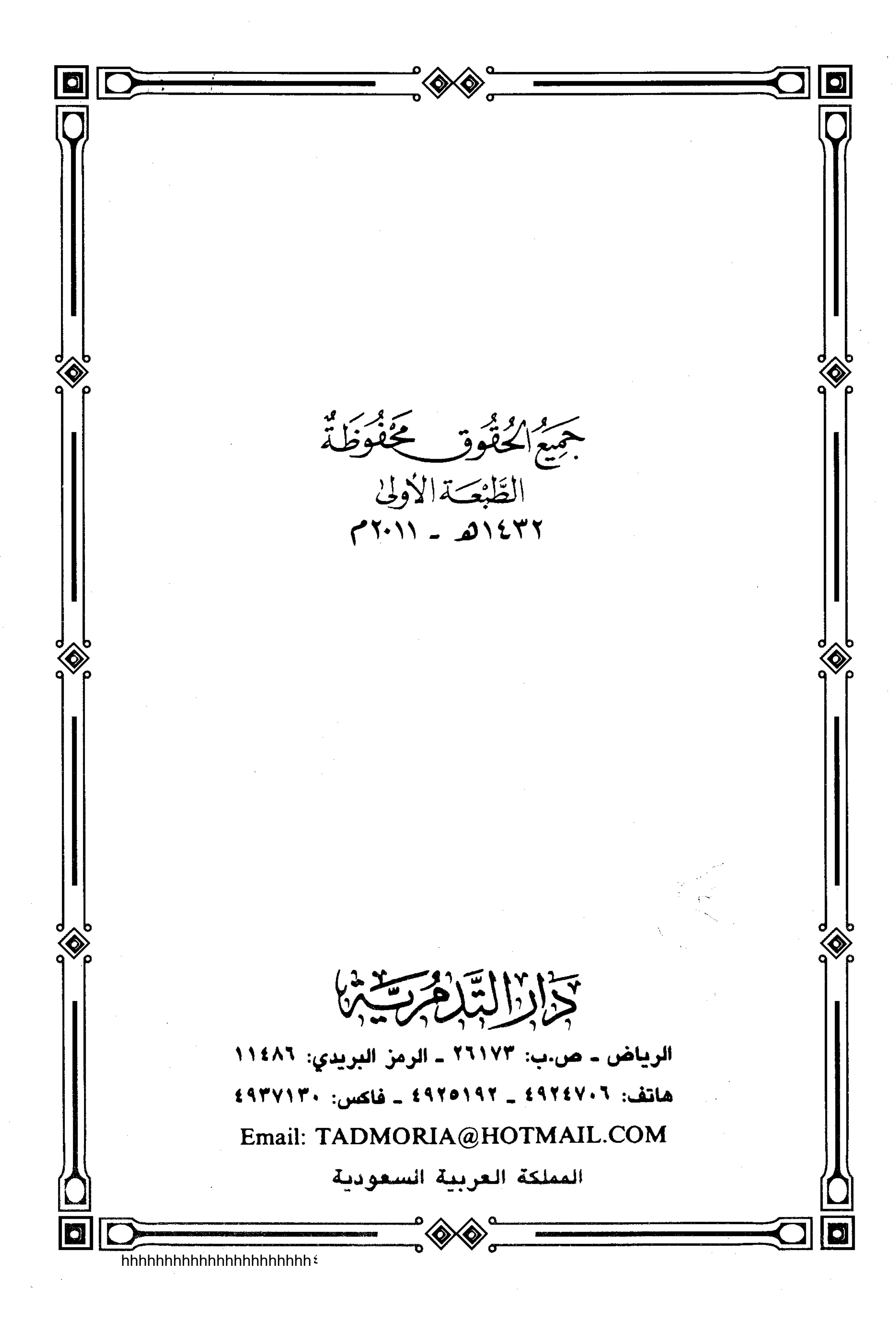
١ - أ.د. تركي بن سهو العتيبي. مشرفًا مقررًا.

٢ - أ.د. صالح بن حسين العايد. عضوًا.

٣- أ.د. أحمد بن عبد الله السالم. عضوًا.

وأوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراه في النحو والصرف بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.


الغُرَّة
في شرح اللُّمع
١



الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

دار التدمرية

الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦

هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠

Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM

المملكة العربية السعودية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فلم يزل الباحثون يؤدون شيئًا من حقِّ تراثهم العلمي الذي خلَّفه أسلافهم العلماء، يحققون، ويدرسون، وينشرون، كي يظهروا ما وصلوا إليه من نضج فكري، وثراء معرفي، في ميادين العلم كافة، وخاصةً ما كان متعلقًا بكتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ.

ولقد كانت علوم العربية، وخاصة النحو والصرف، مرآةً كشفت عن علم دقيق، وفكر رصين، ونمط أصيل من البحث، حتى ظنَّ بعض الناس أنَّ شعاعه مقتبس من أمم أخرى، فشكُّوا في أصالة هذا الفكر، وراحوا يتصيَّدون الأدلة، ويتكلَّفونها، انبهارًا بهذا المقدار العالي الذي وصله، في وقت مبكر من عمره.

وإنَّ من القيام على التراث وخدمته، العناية برموزه وأربابه، الذين حملوا لواء العلم، وأدَّوه إلى من بعدهم، فاجتهدوا في أدائه، بالتأليف والتدريس، واجتهدوا في تطويره، من خلال ما أضافوه من دقائق العلم، ونتائج الفكر.

وقد كانت هذه المعاني حاضرة في ذهني لَّما أردت أن أسجل موضوعًا لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، فبقيت زمنًا أبحث وأستشير، وكان د. عبد الرحمن العثيمين –حفظه الله– قد حدَّثني في زمن سابق عن شروعه في تحقيق كتاب الغرة لابن الدهان، إلاَّ أنه وقف عن إكماله من زمن، لانشغاله في شؤون علمية أخرى، فلما راجعته مستشيرًا في اختيار موضوع للدكتوراه، أشار علي بأن

أسجل جزءًا من الغرة، بعد الجزء الذي وقف عنده، ثم إني استشرت د. تركي العتيبي –حفظه الله– في هذا، فأيّد هذا الرأي، ثم استقرَّ الأمر بعد زمن، على أن تكون الدراسة عن فكر ابن الدهان النحوي مع تحقيق جزء من كتابه الغرة.

ولهذا الكتاب أهمية ظاهرة، فمؤلفه من أعلام نحويي عصره، وعصره عصر مزدهر بالعلم، فإنه وإن كان النحو قد استقرت أصوله في القرن الرابع، إلاَّ أنَّ ما بعده من القرون، كان الاجتهاد فيها هو سبيل التميز عند النحويين، وميدان المسابقة، بقيت الحالة هذه، حتى جاءت عصور النقل والتلخيص والتحشية، التي قلَّ فيها التميُّز.

ثم إن الكتاب غزير المادة، معنيٌّ بذكر آراء النحويين ومذاهبهم، وهو مصدر لكثير من الكتب التي جاءت بعده، مما له أهمية بالغة، كمصنفات أبي حيان وغيره.

ولقد سُبِقتُ بدراسات متعددة لهذا الكتاب ومؤلفه، وهي كما يلي:

١- رسالة د. إبراهيم الأدكاوي، التي هي بعنوان (آراء ابن الدهان النحوي، مع تحقيق الأبواب الستة الأخيرة التي أضافها إلى شرح اللمع).

٢- رسالة د. علاء محمد رأفت، التي هي بعنوان (جهود ابن الدهان وأثره في الدراسات النحوية والصرفية).

٣- ما شرع فيه د. عبد الرحمن العثيمين من تحقيق الجزء الأول.

٤- رسائل ماجستير لطلاب د. الأدكاوي، في جامعة المنوفية في مصر، لعدد من الأبواب، تبدأ من باب النكرة والمعرفة إلى آخر الكتاب.

فأمَّا الرسالتان الأوليان، فإنهما لم تُفردا للفكر، ولم يكن الجزءُ الأول من الغرة داخلاً في بحثهما، كما صرح بذلك د. الأدكاوي، في رسالته، وكذلك د. علاء، فقد أخبرني من خلال اتصال به أنه لم يعثر على الجزء الأول عند بحثه.

وأمَّا الجزء الذي حُقِّق، فقد راعيته، فاخترت هذا الجزء المحدد: من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب (العطف)، وذلك أن د. عبد الرحمن العثيمين قد شرع في تحقيق الجزء الأول منه، فكان المقترح أن تكون بدايتي من حيث انتهاؤه، أما النهاية، فقد علمتُ أن الدكتور الأدكاوي -رحمه الله- قد قسم الأبواب الأخيرة على بعض طلاب الماجستير، وأن ذلك التقسيم يبدأ من باب النكرة والمعرفة[1]، فوقفت قُبيله.

وقد قسمت العمل قسمين:

الأول: الفكر النحوي عند ابن الدهان، وفيه تمهيد وتسعة فصول:

فأمَّا التمهيد، فترجمتُ فيه لابن الدهان.

وأما الفصول التسعة، فقد حاولت أن أبرز فيها الجوانب المعرفية، التي كان نحوُ ابن الدهان أثرًا لها، وما هو سبيل إلى ذلك، من تتبع لمصادره، ووصفٍ لمنهجه، ودراسةٍ لتعامله مع الخلاف النحوي، ومواقفه من آراء النحويين، وكيف يتشكل

---

(١) علمت بعد نهاية العمل أن مقدار المحقق من الكتاب أوسع من ذلك، فلقد اطلعت على سيرة ذاتية لأحد الأساتذة المقدمين للتعاقد مع إحدى الجامعات، فوجدت رسالته (أبواب التوابع من الغرة دراسة وتحقيقًا).

اختياره وترجيحه، من خلال عنايته بالمعنى، والشاهد، وطريقة مناقشته للقضية وللنحوي، وموقفه من أبرز القضايا النظرية في النحو؛ العلة والعامل، وختمت الفصول بقيمة كتابه الكبير (الغرة)، ثم ذيلت الدراسة بأهم النتائج.

أما القسم الثاني: فهو تحقيق الغرة من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب العطف، وقد قدمت التحقيق بإثبات نسبة الكتاب، وبوصف النسخ الخطية.

وذيَّلت العمل بالفهارس الفنية.

ولقد جرت عادة الباحثين أن يذكروا في مقدمات بحوثهم ما واجههم من صعوبات، ويشكروا من ساعدهم في إنجاز عملهم.

فأما الصعوبات، فإني أحمد الله تعالى على جزيل ما أنعم، ولم أجد من فضله إلا ما يوجب الشكر، وإن كان ثمَّ شيءٌ فأسأل الله أن يجعل عاقبته حميدة، وأن يعوِّض عن وطأته بخيري الدنيا والآخرة.

وأمَّا الشكر، فالشكر لله تعالى أولاً وآخرًا، ثم إني أشكر المشرف على هذه الرسالة، د. تركي بن سهو العتيبي، فقد زاد فضله على ما يجود به أكرم المشرفين على تلاميذهم، قرأ الرسالة حرفًا حرفًا، ولم يترك نقصًا إلاَّ أشار بإكماله، ولا خللاً إلاَّ بين السبيل إلى تسديده، أعطاني من وقته وجهده، حتى وقت إجازته وراحته، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أودُّ أن أشكر الأستاذين الفاضلين، الذين تفضلا بمناقشة الرسالة، أ.د. صالح بن حسين العايد، وأ.د. أحمد بن عبد الله السالم، فقد استفدت من ملحوظاتهما، وصوَّبت ما أوقفاني عليه من خطأ أو وهم. فجزاهما الله خير الجزاء.

أما الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، فقد سبق فضله العمل بزمن طويل، فلقد استفدت من مجالستي له، استفادة لا تقدر بقدر، ولا يكافِئُها شكر، أما هذا العمل، فله الفضل الكبير فيه، فهو الذي أشار بالكتاب، وكان قد شرع في تحقيقه، فتنازل لي عن القدر الذي يُسمَحُ أن يُسَجَّلَ بِه رسالةٌ، وتكرم بإعطائي مخطوطة لم أجدها إلاَّ عنده، ولم يقف عند ذلك، بل تابعني بالسؤال في بداية عملي، فله جزيل الشكر، وخالص الدعاء، فجزاه الله خير الجزاء، وأسأل الله أن يشفيه عاجلاً غير آجل.

وكان من تمام فضله، وزيادة تكرمه أن وعد بأن نخرج الكتاب سويًّا، فدفعه إلى الطابع لصفه، ثم شرع في تصويبه ، وتعديل تطبيعاته، إلاَّ أنَّ حالته الصحية لم تسمح بمواصلة ذلك، فلما انتهيت من العمل أذن لي أن أخرج عملي، أملاً بأن يُخرِج الباقي قريبًا إن شاء الله تعالى.

وأسأل الله سبحانه وتعالى، أن يرزقنا جميعًا الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل منا الصالحات، ويعفو عن الزلات، إنه سميع مجيب.

كتبه

فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم

عنيزة ٣ شعبان ١٤٣١هـ

التمهيد

تعريف بابن الدهان



اسمه ونسبه:

هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم بن عباد ابن عاصم، وقيل: عصام[١]، بن الفضل بن ظفر بن غلاب بن حمد بن شاكر بن عياض بن حصن بن رجاء بن أبي بن شبل بن أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، ناصح الدين أبو محمد، المعروف بابن الدهان البغدادي[٢].

وقد نص جماعةٌ من المترجمين أن نسبه يرجع إلى الصحابي الجليل أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه[٣]، ثم وهم بعض المعاصرين، فنسبوه إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه[٤].

مولده ورحلاته:

وكانت ولادته ليلة الجمعة الخامس والعشرين من رجب سنة ٤٩٤هـ[٥]. وقيل الحادي عشر من رجب، وقيل سنة ٤٩٣هـ[٦]. ولد بنهر طابق[٧]، وكان

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ونكت الهميان ١٥٨.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢، ونكت الهميان ١٥٨.

(٣) انظر: المراجع في الحاشية السابقة، وإشارة التعيين ١٢٩، والبلغة ١٠٤.

(٤) انظر: الفريدة في شرح القصيدة ٣١، وشرح أبنية سيبويه ٧.

(٥) انظر: مسالك الأبصار ٧/ ٧٦.

(٦) انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٨٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٨٤.

(٧) محلة ببغداد من الجانب الغربي، قرب نهر القلاّئين. انظر: معجم البلدان ٥/ ٣٢١.

أصله من بغداد، من محلة المقتدية[1].

ولم أقف على ذكر نشأته الأولى، ولا ذكر من أخذ عنهم في صغره، وإنما يذكر المترجمون أنه انتقل من بغداد إلى أصفهان، وسمع بها واستفاد من خزائنها، ثم عاد إلى بغداد، واستوطنها زمنًا، ثم خرج منها قاصدًا دمشق بطلب من صاحبها ابن الصوفي[2]، فاجتاز الموصل وذلك سنة ٥٤٤هـ[3]، فطلبه وزيرها الجواد الأصفهاني[4]، وأكرمه وصدَّره للإقراء والتأليف، وبقي بها إلى أن مات[5].

شيوخه:

يبدو أن ابن الدهان كان أكثر أخذه عن الكتب، ففي الجزء الذي حققته من الغرة لم أجد إشارة إلى شيخ له، أو تصريحًا بسماع، أو رواية. ثم لم أجد من ذكر له شيخًا أخذ عنه علوم العربية، إلا ما ذكر ياقوت أنه أخذ اللغة العربية عن

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، وإنباه الرواة ٢/ ٤٧-٤٨.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠. وابن الصوفي هو حيدرة بن مفرِّج بن حسن، (ت ٥٤٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٤٢.

(٣) انظر: خريدة القصر (شعراء العراق) ٣/ ٢١.

(٤) هو جمال الدين أبو جعفر محمد بن علي بن أبي المنصور (ت ٥٥٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٥/ ١٤٣، وشذرات الذهب ٤/ ١٨٥.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٧-٤٨، ونكت الهميان ١٥٩.

الرمانيّ[1]، ولا أدري من عنى به، فهو قطعًا ليس أبا الحسن النحوي الشهير، فإنه توفي سنة ٣٨٤هـ، أي قبل ولادة ابن الدهان بنحو تسعين سنةً، فيحتمل أن يكون وهمًا، أو أن نحويًّا آخر عُرِفَ بالرَّماني معاصر لابن الدهان.

وأما شيوخه في الحديث، فقد ذكروا أنه أخذ عن اثنين، وقد صرح الذهبي أنه سمع منهما وهو كبير[2]، وهما:

١. أبو القاسم هبة الله بن الحصين (ت ٥٢٥ هـ)[3].

٢. أبو غالب أحمد بن الحسن بن البنَّاء (ت ٥٢٧هـ)[4].

قالوا: وأخذ عن غيرهما[5].

تلاميذه:

وقد أخذ عنه جماعة من أهل العلم، وذكر القفطي: أن جماعته يتعصبون له، ويفضِّلونه على غيره، ويقصدون نحوَهُ لنحوِهِ[6].

وممن أخذوا عنه:

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٨١.

(٣) ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٧٧.

(٤) ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٧٩.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢، وإشارة التعيين ١٢٩، ونكت الهميان ١٥٩، والوافي بالوفيات ١٥/ ١٥٦، والبلغة ١٠٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٧.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥١.

١-أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)[١].

قال عبد الباقي اليماني: «روى عنه أبو سعد بن السمعاني»[٢]، وقال الفيروزآبادي: «روى عنه أبو سعيد السمعاني»[٣]، ولم أقف على ذكره في شيوخ السمعاني[٤].

٢- أبو الفتح عثمان بن عيسى بن منصور البُلَطِيُّ (ت ٥٩٩هـ)[٥].

٣- أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق (ت ٥٧١)[٦].

ذكر القفطي أنه روى عن ابن الدهان خبرًا[٧].

٤- أبو الحرم مكي بن ريان بن شبة بن صالح الماكسيني الضرير (ت ٦٠٣هـ)[٨].

ذكر قراءته على ابن الدهان ابن خلكان[٩] والذهبي[١٠].

---

(١) ترجته في: البداية والنهاية ١٢/ ٢٥٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١١.

(٢) إشارة التعيين ١٢٩-١٣٠.

(٣) البلغة ١٠٤.

(٤) انظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني. (ثبت الشيوخ) ٤/ ١٣-١٢٥.

(٥) ترجته في: بغية الوعاة ٢/ ١٣٦، وفيه ذكر أخذه عن ابن الدهان.

(٦) ترجته في: وفيات الأعيان ٣/ ٣١١.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٩.

(٨) ترجته في: وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٢٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٩.

(٩) انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨.

(١٠) انظر: تاريخ الإسلام ٤٣/ ١٣٣.

٥- أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)[١].

من أشهر من تتلمذ عليه، ونقل عنه في كتاب البديع[٢].

٦- أبو الثناء، وأبو المجد محمود بن الحسن بن علي، المعروف بابن الأرملة (ت ٦٠٦هـ)[٣].

٦- أبو الرضا أحمد بن علي بن زنبور النيلي (ت ٦١٣هـ)[٤].

قال الذهبي: «تأدب على سعيد بن الدهان»[٥].

٧- أبو الدر[٦] ياقوت بن عبد الله الرومي. (ت ٦١٨هـ)[٧].

قرأ عليه ديوان المتنبي[٨].

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/ ١٤١، والبداية والنهاية ١٣/ ٥٤، وطبقات المفسرين للداوودي ١/ ١١٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٤. وقد أجمعوا على تتلمذه على ابن الدهان.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١٠٦، والفصل التاسع من هذا البحث.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٢٧٦، وفيه أخذه عن ابن الدهان.

(٤) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٤/ ١٣٥، وبغية الوعاة ١/ ٣٤١.

(٥) انظر: تاريخ الإسلام ٤٤/ ١٣٥.

(٦) هذه الكنية في معجم الأدباء (٦/ ٢٨٠٤) لمهذب الدين ياقوت بن عبد الله الرمي، (ت ٦٢٢هـ)، وأما تلميذ ابن الدهان فلم يَكْنِهِ ياقوت بأبي الدر، في حين كناه بها غيره، وإنما كناه ياقوت بأبي محمد، ولقبه أمين الدين، كما لقبه غيره بهذا اللقب، جاء في معجم الأدباء (٣/ ١٣٧٠): «... فمما أُنشدتُ من شعره ما ألقاه عليَّ أمين الدين أبو محمد ياقوت الموصلي الكاتب، وكان من أعيان تلاميذه، وسمع أكثر تصانيفه...».

(٧) ترجمته في: معجم الأدباء ٦/ ٢٨٠٥، ووفيات الأعيان ٦/ ١١٩، وتاريخ الإسلام ٤٤/ ٤٣٤. وفيها ذكر تلمذته على ابن الدهان.

(٨) توضيح المشتبه ٥/ ٣١٨.

وقال ياقوت: وأخذ عنه الخطيب التبريزي وجماعة[1]. وهذا وهم، فإن الخطيب التبريزي أبا زكريا يحيى بن علي توفي سنة ٥٠٢هـ[2]، وفي تلك السنة عمر ابن الدهان ثمان سنين، فكيف يكون شيخًا له[3]!

والذي يظهر أنَّ ثمَّ وهمًا سببه تشابهٌ في الأسماء، فإنَّ شيخ الخطيب هو الحسن بن رجاء ابن الدهان اللغوي[4].

مُؤلَّفاتُهُ:

ذكر المترجمون له أكثر من عشرين مؤلفًا، منها الموجود، ومنها المفقود، وهي:

١- شرح الإيضاح والتكملة.

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩.

(٢) انظر: تاريخ دمشق ٦٤/ ٣٤٩.

(٣) في كتاب «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف ... في كتاب الغريبين» (ص:١٦٢- ١٦٣): «كذا قرأته على شيخنا الشيخ الأديب أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي الشيباني اللغوي، وكان ضابطًا، حافظًا للغةِ، متقنًا، أخذها عن علماء العراق والشام، مثل أبي محمد الدهان، وأبي القاسم الرقي...» ثم ترجم المحقق خطًا لأبي محمد سعيد بن المبارك. (هامش رقم (١) ص: ١٦٣).

ومثل هذا الوهم وهم د. إبراهيم السامرائي في تحقيقه نزهة الألباء، فقد ترجم الأنباري لأبي محمد الدهان، فقال: «وأما أبو محمد الدهان اللغوي، فإنه كان من أفاضل أهل اللغة... وأخذ عنه أبو زكريا الخطيب التبريزي» فأقحم المحقق بين معقوفتين بعد أبي محمد (سعيد بن المبارك بن علي بن) وترجم لصاحب الغرة. انظر: نزهة الألباء ٢٦٣ هامش رقم (٥).

(٤) انظر: نزهة الألباء ٢٧٠، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٨٢٣.

ذكره القفطي وياقوت وغيرهما. وذكروا أنه في ثلاثة وأربعين مجلدًا[1].

و نقل عنه السبكي في فتاويه[2]، وابن النحاس الحلبي في تعليقته على المقرب، وسماه: الشامل في شرح الإيضاح[3].

٢- شرح اللمع.

واسمه: الغرة في شرح اللمع. وهو في ثلاث مجلدات[4]. وهو الكتاب الذي ندرسه.

٣-كتاب تفسير القرآن.

ذكره ياقوت، وذكر أنه في أربع مجلدات[5].

٤-كتاب النهاية في العروض.

ذكره ياقوت[5].

٥-كتاب الدروس.

ذكره القفطي[6]، وياقوت، ووصفه بأنه مقدمة في النحو[5].

٦-كتاب الفصول.

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٢) انظر: فتاوي السبكي ٢/ ٣٢٣.

(٣) انظر: التعليقة على المقرب ١/ ١٦٢، ٣٤٧، ٢/ ٨٠٥، ٨٢٥.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠.

ذكر القفطي وياقوت من مصنفاته الفصول في النحو[1]، وذكر ابن خلكان: الفصول الكبرى والفصول الصغرى[2]، وحقق د. فائز فارس لابن الدهان كتابًا بعنوان: الفصول في العربية[3].

٧-كتاب الدروس في القوافي والعروض.

ذكره ياقوت[4]، ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقم ١٨٦ عروض[5]. ونسخة في جوتا في ألمانيا برقم ٣٥٨، رقم ١[6].

٨-كتاب العقود في المقصور والممدود.

ذكره ياقوت[5]، وذكره ابن خلكان باسم: المعقود في المقصور والممدود[7]، ويحتمل أن يكون خطًا طباعيًا.

٩-كتاب الرسالة السعيدية في المآخذ الكندية.

ذكره القفطي وابن خلكان بهذا الاسم[8]، وذكره ياقوت باسم: المآخذ

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٣) نشرته مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق د. علاء رأفت لشرح أبنية سيبويه ١٤.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ١٧٠، ومقدمة تحقيق د. صالح العايد للفصول في القوافي ١٤.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٨) انظر: : إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

الكندية من المعاني الطائية[1]، وهو ما أخذه المتنبي من أبي تمام[2]، ومنه نسخة في مكتبة كوبريللي رقم ١٢٠٤[3].

١٠-كتاب فيه شرح بيت واحد من شعر الملك الصالح بن رزِّيك، وزير صاحب مصر.

ذكره القفطي وياقوت[4].

١١-كتاب إزالة المراء في الغين والراء.

ذكره القفطي وياقوت وابن خلكان[5].

١٢-كتاب الغنية في الضاد والظاء.

ذكره ياقوت وابن خلكان[6].

١٣-كتاب الأضداد في اللغة.

طبع بتحقيق: محمد حسين آل ياسين[7].

١٤-كتاب النكت والإشارات على ألسُن الحيوانات.

---

(١) معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ١٧٠.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٧) ط:٢ بمكتبة النهضة ببغداد. ١٣٨٢هـ.

ذكره ياقوت[1].

١٥-كتاب تفسير (قل هو الله أحد).

ذكره ياقوت[1].

١٦- كتاب شرح الفاتحة.

ذكره ياقوت[1].

١٧-كتاب رسائله.

ذكره ياقوت[1].

١٨-ديوان شعره.

ذكره ياقوت[1].

١٩- زهر الرياض.

وهي تذكرته، قال القفطي: رأيتها وملكتها بخطه[2]، وتقع في سبعة مجلدات[3].

٢٠- الرياضة في النكت النحوية.

ذكره ياقوت[1].

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

٢١- المختصر في القوافي[١].

٢٢- الفصول في القوافي.

حققه د. محمد الطويل[٢]، ثم حققه د. صالح بن حسين العايد[٣].

٢٣- شرح الدروس في النحو.

حققه د. إبراهيم الأدكاوي[٤].

٢٤- شرح أبنية سيبويه.

حققه د. حسن شاذلي فرهود[٥]، ثم حققه د. علاء محمد رأفت[٦].

٢٥- قصيدة في الألغاز النحوية.

شرحها ابن الخباز، وسماه: الفريدة في شرح القصيدة، وقد حققه د. عبد الرحمن العثيمين[٧].

٢٦- بلوغ الأماني في حروف المعاني.

نصَّ عليه في هذا الكتاب (الغرة)، ولم أجد من ذكره، قال: «... وقد حصرناها

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الفصول د. صالح العايد ١٦.

(٢) نشر دار الثقافة ١٤١١هـ.

(٣) نشر دار أشبيليا، الرياض، ١٤١٨هـ.

(٤) نشر بمطبعة الأمانة، في القاهرة، ١٤١١هـ.

(٥) نشر في دار العلوم في الرياض ط: ١، ١٤٠٨هـ.

(٦) نشر في دار الطلائع في القاهرة، بلا تاريخ.

(٧) نشر بمكتبة الخانجي عام ١٤١٠هـ.

وتكلمنا عليها حرفًا حرفًا، في كتاب مفرد ترجمناه ببلوغ الأماني في حروف المعاني»[١].

وقد عدَّ د. صالح العايد من مؤلفاته كتابًا في الكُنى، ذكر أنه ذكره في الغرة[٢]، وعند الرجوع إلى الموضع الذي أحال إليه، لا تجد نصًّا يقطع بذلك، بل إنه يوحي بخلافه، ففي معرض حديثه عن الكنى قال: «وقد ذكرنا منه شيئًا كثيرًا في كتابنا الكبير»، فلو كان كتابًا مستقلاً للكنى لعبر بما يدل على التخصيص، فلا دلالة أنَّ كتابه الكبير كان في الكنى، بل يتبادر إلى الذهن شرح الإيضاح، فإنه كبير جدًّا، أكبر من الغرة.

صفاته وشيءٌ من أخباره:

كان واسع العلم في العربية، نعت بسيبويه عصره[٣]، وكان يقال: النحويون ببغداد أربعة: ابن الجواليقي وابن الشجري وابن الخشاب وابن الدهان[٤]. كما كان له قدمٌ في الشعر[٥].

ومع هذه الميزات، قد كان كثير الغلطِ، سقيمَ الخطِّ، سيِّءَ الحفظ[٦]، ويُذكَر له في ذلك نادرة طريفة، فقد أملى حكايةً على ابن عساكر، ثم عرضها عليه ابنُ

---

(١) الغرة ٢ ب (كوبريللي).

(٢) مقدمة الفصول في القوافي ١٦. وقد أحال إلى الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥١، ومرآة الجنان ٣/ ٣٩٠، وشذرات الذهب ٤/ ٢٣٣.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ٥١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ونكت الهميان ١٥٩.

السَّمعاني، فقال: ما أعرفها، ثم استملاها ابن الدهان من ابن السمعاني، قال: أخبرني ابن السمعاني، عن ابن عساكر عني، روى عن شخصين عن نفسه[1]!

وقد كُفَّ بصرُهُ آخِرَ عُمُرِه، وكان من سبب ذلك أنَّ بغداد لما غرقت سنة ٥٦٨هـ، انهدمت داره في الغرق على كتبه، وكان جوار داره مدبغة، فسرى إلى ما بقي من كتبه رائحة الجلود، فصارت في غاية النتن وسوء الحال، فأمر بحمل كتبه إليه، ثم بخَّرها بأربعين رطلاً من اللاذن، لتزول منها رائحة العفونة، فلم تزُل، وتضررت عيناه من كثرة التبخير حتى ذهب بصره[2].

وكان يكتب الشعر، وقد سبق أن أشرتُ في سرد مؤلفاته إلى ديوان شعره، كما بقي من آثاره قصيدته الملغزة، التي شرحها ابن الخباز، قال القفطي: «له معرفة كاملة بالنحو، ويد باسطةٌ في الشعر»[3]، إلاَّ أنَّ ما بقي من شعره لا يعدو أن يكون نظمًا، كما هي أشعار العلماء.

ومن شعره قوله، وقد بُشِّر بولد على كبر:

قِيلَ لي جاءكَ نجلٌ ... ولدٌ شَهْمٌ وسيمْ
قُلتُ عِزُّوهُ بِفَقْدِي ... ولدُ الشَّيْخِ يتيمْ[4]

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٩، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي ٢/ ٤٣٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٤، ونكت الهميان ١٥٩، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، وإنباه الرواة ٢/ ٤٨، ونكت الهميان ١٥٩.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٤٧.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

وقال:

وأخٍ رَخُصْتُ عليه حتَّى مَلَّني ... والشيءُ مملولٌ إذا ما يرخُصُ

ما في زمانِكَ ما يعزُّ وجُودُهُ ... إن رمتَهُ إلاَّ صديقٌ مُخلصُ[1]

ونسب إليه الفيروزآبادي أبياتًا في مدح تاج الدين زيد بن الحسن الكندي، وهي:

يا زيدُ زادَكَ رَبِّي مِن مَواهِبِهِ ... نُعمى يُقصِّرُ عَن إدراكِها الأَمَلُ

لا بَدَّلَ اللهُ حالاً قَد حباك بها ... ما دارَ بَينَ النُّحاةِ الحالُ وَالبَدَلُ

النَّحوُ أنتَ أَحَقُّ العالمينَ بِهِ ... أَليسَ باسمِكَ فِيهِ يُضرَبُ المَثَلُ[2]

والظاهر أنَّ هذه النسبة غير صحيحة، فلم أجد من نسبها إليه، وإنما أجمع المترجمون -فيما اطلعت عليه- على نسبتها لأبي شجاع محمد بن علي بن الدهان الفرضي (ت ٥٩٠هـ)[3].

وفاته:

كانت وفاته -عليه رحمةُ الله- في الموصل، ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩هـ[4].

---

(١) انظر: الوافي بالوَفَيات ١٥/ ١٥٧.

(٢) انظر: البلغة ١٠٤.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٤١، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٩، وتاريخ الإسلام ٤٤/ ١٤٦، والبداية والنهاية ١٣/ ١٣، وبغية الوعاة ١/ ١٨٠-١٨١. وفي الأخير ترجمة ابن الدهان الفرضي.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، وإنباه الرواة ٢/ ٥١، ومسالك الأبصار ٧/ ٧٦، والوافي بالوفيات ١٥/ ١٥٧، وإشارة التعيين ١٣٠، ونكت الهميان ١٥٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٧٨.

الفصل الأول

منهج ابن الدهان

المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.

المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.

المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.

المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.

المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

المنهج مشتق من (نهج)، وهذه المادة تعود مدلولاتها إلى الوضوح، وسمي الطريق الواضح نهْجًا ومنهجًا ومنهاجًا[1].

أمَّا المنهج في اصطلاح الباحثين فقد عُرِّفَ بعدد من التعريفات، من ذلك:

١- «أنَّه وسيلة محدَّدة توصل إلى غايةٍ محدَّدة»[2].

٢- «هو الطريق المؤدِّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، من خلال طائفة من القواعد العامة، التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[3].

٣- «هو السبيل الفكري، والخطوات العملية، التي يتبعها الباحث في مساره، بقصد تحصيل العلم»[4].

٤- «فنُّ التنظيم الصحيح لسلسلةٍ من الأفكار العديدة، إمَّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإمَّا من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[5].

وهذه التعريفات تجمع ركنين أساسيين، وهما:

أ- خطوات عملية تنظيمية، تتعلق بالشكل، فيدخل في ذلك طرق

---

(١) انظر: العين ٣/ ٣٩٣ (نهج)، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٦١ (نهج)، وتاج العروس ٦/ ٢٥٢ (نهج).

(٢) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٣٩٣.

(٣) مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي ٥.

(٤) منهج كتابة التاريخ الإسلامي ٨٣.

(٥) منهج البحث الأصولي ١٢.

التصنيف، وتنظيم المسائل والفصول...

ب- قواعد عملية فكرية، تعالج طرق استنباط الأفكار، وطرق توظيفها بما يخدم القضية المدروسة.

ومباحث هذا الفصل أرادت أن توضح الطرق التنظيمية، التي سار عليها ابن الدهان في شرحه للمع، محاولةً أن تبيِّن تأثير مراجعها الفكرية فيها.

المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.

المخطوطة الفريدة التي بين أيدينا لأول الكتاب فقد منها مقدار لوحة أو لوحتين، فأول الكتاب، الذي قد يذكر فيه المؤلف منهجه، مفقودٌ، ولكن من خلال النظر يمكن أن يلخص منهجه في شرح نص اللمع بما يأتي:

أولاً: أنه يذكر نص اللمع المراد شرحه كاملاً، على شكل فقرات، تحتوي الفقرة على أكثر من جملة في الغالب. ولا يكتفي بأول الفصل، أو بجزء منه.

وقد سبقه إلى هذا الثمانيني والشريف الكوفي في شرحيهما للمع.

ثانيًا: أنه يشرح النص المحدد شرحًا إجماليًّا، ولا يعيد شيئًا من النص، إلا إذا دعت الحاجة، وذلك إذا أراد التعليق على عبارة ابن جني، كما في قوله: «وقولُهُ: «ودخَلتِ اللامُ زائدةً للتوكيد» هذِهِ عبارةُ النحويينَ في كلِّ حرفٍ لا يخِلُّ بخُروجِهِ الكلامُ، وإذا حُقِّق لم يحسُنْ أن يكونَ للتأكيدِ وهي زائدةٌ»[1].

وقوله: «وأمَّا قولُهُ: إنَّ (لا) تنصِبُ النكرة بغير تنوينٍ، ما دامت تليها،

---

(١) ص: ٦١.

وتُبنى معها على الفتح كخمسة عشرَ. فقوله: «تنصِب» يدلُّ على أنّهُ مُعربٌ، وقوله: «تُبنى معها» يدُلُّ على أنّه مبنيٌّ، وقولهُ: «النكرة بِغيرِ تَنوينٍ» ينبغي أن يُخصِّصَ، فيقول: المفردة السابقُ ذكرُها، وقولهُ: «تُبنى مَعَها على الفتحِ» ينبغي أَن يقولَ: إذا قَصَدْتَ العمومَ، ثم قولُهُ: «في الدارِ» يحتمل أن يَكونَ خَبرًا وَأن يَكونَ صِفةً...»[1].

ثالثًا: أنه قد يشرح بعض الكلمات، التي تحتاج إلى ذلك، كقوله: «والكروان: طائرٌ، وقيل: اسمُ ذكرهِ: كرا، وعليه عند بعضهم:

أَطْـرِقْ كـرا إنَّ النَّعـامَ في القُـرَى

والصَّمَيان: التقلُّبُ والوَثْبُ، وقيل: رجلٌ صَمَيان، أي: شُجاعٌ»[2].

رابعًا: أنه كان يشير إلى اختلاف نسخ اللمع، ويعلق على كلٍّ، قال: «قال أبو الفتح: وَحرفُ كُلِّ مُعربٍ آخرُهُ، نحوُ: الدالِ مِن (زيد)، والميم من (يقوم») وفي نسخة: «وحرف الإعرابِ مِن كلِّ مُعربٍ آخرُهُ» ... وفي كلامِهِ في الرواية الأُولى حَذفُ مضاف، تقديره: وحرف إعراب كل معربٍ»[3].

وخُتمَ باب الخبر في اللمع بقول الشاعر:

---

(١) ص: ١١٣.

(٢) الغرة ٥٠ أ (قليج علي).

(٣) الغرة ٦ ب (كوبريللي).

فقالَـتْ عـلى اسـمِ اللهِ أمـرُكَ طاعـةٌ وإن كُنـتُ قـد كُلِّفْـتُ مـالم أُعَـوَّدِ[1]

قال ابن الدهان: هذا البيتُ آخرُ الباب في أكثرِ النُّسخِ، ووجدتُ زيادةً في بعضِ النسخِ أنـا أُبيِّنُها إن شاء الله...[2] ثم ذكر هـذه الزيادة، قـال: «قـال أبـو الفتح: وكذلك قولهم: لولا زيدٌ لجئتُك، فزيدٌ رفعٌ بالابتداءِ، وخبرُهُ محذوفٌ، تقديرُهُ: لـولا زيـدٌ بالحضرةِ، أو هُنـاك، وقولـه: لجئتُك، جـواب لـولا، وصـارَ الجوابُ مَعَ العِلمِ عِوضًا عنِ الخبر.

قال سعيد: قوله: «وكذلك» إن أراد به أنه مثله في حذف الخبر فسهلٌ، وإن أراد أنه مثله في كلِّ وجهٍ ففاسدٌ...»[3].

وفي باب ظرف المكان، ذكر ابن جني أربعة أمثلة، ثم استدرك ابـن الـدهان من نسخة أخرى عددًا من الأمثلة[4].

وقد يثبت نص النسخة الأخرى دون أن يعلق، قال في تعريف المبتدأ: «هُـوَ كُلُّ اسمٍ ابتدَأْتَهُ، وَعرَّيتَهُ مِنَ العوامِلِ اللفظيـةِ، وَعَرَّضْـتَهُ لهـا، وَجَعلـتَ مـا بَعدَهُ حَدِيثًا عنه، وَمُسندًا إليه، وفي نسخةٍ: وَجَعَلتَـهُ أَوَّلاً لِثـانٍ يَكـونُ الثـاني خَـبرًا عَـنِ الأَوَّلِ وَمُسندًا إليهِ»[5].

---

(١) اللمع ٣٠.

(٢) الغرة ٣٦أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣٦ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٣١٩.

(٥) انظر: الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

خامسًا: أنه قد يبدأ الباب بمقدمة يذكر فيها مسائل متعلقة بالباب، مثاله: ما صدر به باب (حتى)، إذ علّل إفراد ابن جني لها بابًا خاصًّا مع أنها من حروف الجر[1]، وكذلك ما صدر به باب البدل من التعرض للخلاف في العامل فيه[2].

سادِسًا: أنه قد يذيِّل الباب بإجمال مسائله، قال في آخر باب (لا) التي للنفي: «والذي جمعَ أمرَ (لا) هذه القسمةُ، وهِيَ أن (لا) تنقسم إلى قسمين:

أحدُهما: غيرُ عاملٍ، والآخرُ عاملٌ.

فغير العامل ينقسِمُ إلى سبعةِ أقسامٍ...»[3].

وفي ختام باب (لا) كان قد أتمَّ ذكر أبواب المرفوعات، فرأى أن يجمل المرفوعات عند أهل الكوفة، فسرد ثمانية عشر مرفوعًا[4].

سابعًا: أنه قد يبسط القول في المسألة، ثم يختصر في آخرها، ففي باب المبتدأ، فصَّل في أقوال رافع المبتدأ، ثم أجمل فقال: «فجُملةُ القولِ في العامِلِ في المُبتدأِ خمسةُ أقوالٍ...»[5]، وإن كان مقدار كلامه بعد الإجمال قريبًا من مقداره وقت التفصيل، وهذا من المآخذ القليلة، التي سأتناولها -إن شاء الله تعالى- في فصل قادمٍ.

---

(١) انظر: ٦٤٧.

(٢) انظر: ٨١٧.

(٣) ص: ١٥٣.

(٤) انظر: ١٥٤.

(٥) الغرة ٢٤أ (كوبريللي).

ثامِنًا: أنه يُعنى بالمصطلحات والحدود، كما يلحظ في تعريفه للمبتدأ، والفاعل، والاستثناء، والتمييز، والحال، وغيرها... يربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وقد يقارن بين المعنى في اصطلاح النحويين وغيرهم، من أمثلة ذلك: لما عرَّفَ ابن جني الفاعل بقوله: «اعلم أنَّ الفاعلَ عند أهل العربية كلُّ اسم ذكرتَهُ بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبْتَ إليه ذلك الفعل»[1]، قال ابن الدهان: «الفاعلُ عِندَ المُتكلِّمينَ: مَن أوجَدَ مَقدُورَهُ...، وَعِندَ الفلاسفةِ: كُلُّ مُؤثِّرٍ، وَعندَ أَهلِ اللغةِ: المُوجِدُ، وَعندَ النَّحوِيينَ: اسمٌ صِناعيٌّ نَقَلَهُ النحويونَ عَن مَعناهُ في اللغةِ إلى مَعنىً آخَرَ وُضِعَ لَهُ، وَحَقِيقَتُهُ في الوَضعِ النَّحوِيِّ أَنَّهُ لا يَكونَ إلاَّ بَعدَ الفعلِ وَلا يَصِحُّ تَقَدُّمُهُ عَلَيهِ...»[2].

يلحظ جمعه لحده في أكثر من علم، ثم إشارته إلى الفرق بين معناه في اللغة ومعناه في اصطلاح النحويين.

وقال في تفسير مصطلح (المبتدأ): «إنما سُمِّي هذا الاسمُ الذي يكونُ على الشرائطِ التي ذَكَرَها مُبتَدًا؛ لأنَّ الاسمَ أينَ وَقَعَ كانَ مَعمُولاً، ولا يَكونُ عامِلُهُ في الرُّتبةِ إلاَّ قَبلَهُ،وَهذا المُبتدأُ لا عامِلَ قبلَهُ ملفُوظًا بِهِ؛ لأنه لم يسبِقْهُ عاملٌ في اللفْظِ، والنحاةُ يختصِرون في أوضاعهم...»[3].

---

(١) اللمع ٣١.

(٢) الغرة ٣٧ ب- ٣٨أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

وفي مطلع باب التمييز ربط المعنى الاصطلاحي الذي ذكره ابن جني بالمعنى اللغوي، لمَّا فسَّره لغويًا، فقال: «إنما سُمِّي التمييزُ تمييزًا لأنَّهُ يُزيلُ مِنَ الكلامِ إبهامًا ما، كانَ لولا هُو مُحتَمِلَهُ، ويُسمَّى التَّبيِينَ، والتَّفْسِيرَ»[1].

ومثل ذلك لَّما عرَّف المضارع، قال: «قَولُهُ: «مُضارِعٌ» مَعناهُ مُشابِهٌ، وَالمُضارَعةُ المُشابهةُ، وَمِنهُ سُمِّيَ الضَّرْعُ ضَرعًا لِمُشابهتِهِ أَخاهُ»[2].

وفي باب الاستثناء وقف عند التعريف وقفة طويلة نسبيًّا، وذكر عددًا من الأقوال، ووازن بينها، عاضدًا كل رأي بمن قال به من الفقهاء[3].

المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.

عُنِيَ ابن جني في اللمع بالشواهد، كما أشرت إلى ذلك في الحديث عن اللمع، سواء الشواهد القرآنية، أو شواهد الشعر.

فأمَّا شواهد القرآن الكريم فلا يعدو أن يكون ابن الدهان مبينًا لوجه الاستشهاد، أو شارحًا له، وأمثلة هذا كثيرة، منها هذا الموضع من باب البدل:

«قالَ أبو الفتحِ: وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[4]، فَهَذا بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ[5]، وَقالَ تَعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ

---

(١) ص: ٤٢٤.

(٢) الغرة ٤ ب (كوبريللي).

(٣) انظر: ٤٥٢ وما بعدها.

(٤) الفاتحة: ٦، ٧.

(٥) تقدمت في اللمع على الآية السابقة. وفيه: فهذا بدل الكل.

ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1] فهذا بَدَلُ الاشتِمالِ[2]. قالَ سَعيدٌ: أَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ فَهُوَ بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ وَهُوَ هُوَ، أَلا تَرى أَنَّ الصِّراطَ المُستَقِيمَ هُوَ الصِّراطُ الذي أنعَمَ بِهِ عَلَى القَومِ المُهتَدِينَ، فَأَمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾ فَهَذا بَدَلُ اشتِمالٍ؛ لأَنَّ الشَّهرَ الحرامَ لَيسَ بِالقِتالِ، وَلا القِتالُ بِبَعضِهِ، وَالقِتالُ مَصدَرٌ، وَالشَّهرُ لَيسَ كَذلِكَ...»[3].

أما شواهد الشعر، فكان يبحث فيها أكثر من ذلك، فهو يبين وجه الاستشهاد بها من خلال شرحه، وفي آخر الفصل يذكر قائل البيت، ويصحح نسبته إن كان ثمتَ خطأ، وقد يورد المناسبة، وأبياتًا من القصيدة، ويمكن أن تُجمل وقفاته مع الشاهد في نقاط:

أ-بيان وجه الاستشهاد.

يكاد هذا لا يتخلف، ومن أمثلة ذلك قوله: «... فأَمَّا البَيتُ الأَوَّلُ الذي أَنشَدَهُ وَهُوَ:

أَلقَى الصَّحيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتى نَعْلَهُ أَلقاها

فالثَّلاثةُ الأَوجُهِ جائزةٌ فِيهِ: الرَّفعُ وَالنَّصبُ وَالجرُّ، أَمَّا الرَّفعُ فَمِن وَجهَينِ:

---

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) اللمع ٨٩.

(٣) ص: ٨٤٣-٨٤٤.

أَحَدُهما: أَن يَرفَعَهُ بِالابتِداءِ، وَ(أَلقاها) خَبرُهُ، كما ذَكَرَ، وَيَكُونَ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابتِداءِ.

والآخَرُ أَن يَكُونَ حَرفًا عاطِفًا، وَيَكُونَ قَد عَطَفَ جملةً اسمِيةً عَلَى جملةٍ فِعليَّةٍ ...

وَأَمَّا النَّصبُ فَمِن وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن تكونَ (النَّعلُ) مَعطُوفةً عَلَى (الزادِ)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَوكِيدًا ... وتكون فِيهِ (حَتى) حَرفَ عَطفٍ.

وَالوجهُ الثاني: أَن يُنصَبَ (النَّعلُ) بِفعلٍ مُضمَرٍ بَعدَ (حَتى)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَفسِيرًا لَهُ ... وَيَكُونُ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابْتِداءِ ...

وأَمَّا الجَرُّ فَبِحَتى وَيَكُونُ (أَلقاها) تَوكِيدًا...»[١].

ب- نسبة البيت إلى قائله.

وأمثلة هذا كثيرة جدًّا[٢]، ويذكر الروايات في القائل، قال في نسبة قول الشاعر:

فلا أَبَ وابْنًا مثلَ مروانَ وابْنِهِ إذا ما ارتدى بالمجدِ ثُمَّ تأَزَّرا

«... وأما البيت فللفرزدق، وقد قيل: هو للنابغة الجعدي فيما حكاه

(١) ص: ٦٦١-٦٦٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ٢٥٧، ٥٠٨، ٦٦٣.

يونُس»[1].

وقد يغفل النسبة، ومن ذلك إغفاله الحديث عن قول الراجز:

يعجبُـــهُ الـــسُّخونُ والـــبرودُ والتَّمــرُ حُبًّــا مــا لــهُ مَزيــدُ[2]

كما لم ينسب قول الشاعر:

فكُونُـــوا أنْـــتُمُ وبَنـــي أَبِـــيكُمْ مَكَــانَ الكُليَتَــيْنِ مِــنَ الطِّحــالِ[3]

كما أغفل الحديث عن بيتي عبد الله بن قيس الرقيات:

بَكَـــرَ العـــواذلُ في الـــصَّبو حِ يَلُمْنَنِـــــي وأَلُومُهُنَّـــــهْ

ويَقُلْــــنَ شَــــيْبٌ قــــد عــــلا كَ وقــدْ كــبُرْتَ فقُلْــتُ إنَّــهْ[4]

ولم يتبيَّن لي ضابط في ترك النسبة، فالبيتان الأولان غير معروفي القائل على وجه التحديد، فإغفاله للنسبة له العذر فيه، إلا أنَّ البيتين الآخرين معروف قائلهما، نص عليه سيبويه وغيره.

ج- تصحيح نسبة البيت.

ومن أمثلة ذلك قوله: «والبيتُ الذي أوردَهُ وذكر أنَّهُ لأُميَّةَ، وهو للفرزدق، وقبله:

---

(١) ص: ١٣٥.

(٢) انظر: ١٨١ وما بعدها.

(٣) انظر: ٣٤٥ وما بعدها.

(٤) انظر: ٧٤ وما بعدها.

إنِّي حَلفْـتُ وَلم أحلِـفْ عَـلَى فَنَـدٍ   فِنـاءَ بَيـتٍ مِـنَ الـسَّاعِينَ مَعمُـورِ[1]

وتصحيحه موافق للصواب، فهو في ديوان الفرزدق[2]، ولم أقف على من ذكر أنه لأمية.

د- ذكر روايات البيت.

ومن ذلك قوله: «والبيتُ الذي أنشدهُ يُنشدُ وحرفُ رويِّـهِ القـافُ، ويُنشدُ وحرفُ روِيِّه العينُ، فإذا أُنشد بالقاف فالبيت لأنس بن العباس...»[3]. وقوله: «والبَيتُ الذي أَنشَدَهُ مُغَيَّرٌ عَمَّا في دِيوانِ شاعِرِهِ، وَهُوَ الجُمَيحُ الأَسَدِيُّ...»[4].

هـ- ذكر أبيات من القصيدة.

يعمد إلى ذلك أحيانًا، فيذكر بيتًا أو أكثر قبل الشاهد أو بعده[5].

المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.

اعتمد ابن جني على الأمثلة اعتمادًا كبيرًا في هذا الكتاب، وذلك لأن في الأمثلة توضيحًا وتيسيرًا للقاعدة، وهو من مقاصد التأليف في هذه المختصرات،

---

(١) الغرة ١٩ أ (قليج علي).

(٢) انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢٦٤.

(٣) ص: ١٢٤.

(٤) ص: ٥٣٦.

(٥) انظر على سبيل المثال: ١٢٤-١٢٥، ١٣١، ٥٣٧.

وكان ابن جني يستعمل المثال في شرح بعض القواعد[1]، فهو على سبيل المثال لم يشرح الضمير إلا بالمثال[2]، وتعريفه للمفعول معه لا يمكن أن يكتفى به لولا المثال[3].

ولهذا أخذت الأمثلة حيِّزًا كبيرًا من الكتاب، وهي في غالبها واضحة ظاهرة، ولذا كان حديثه عن أمثلته داخلاً في شرحه، لا يقف عندها ولا يبحث فيها، إلا إن اعترض على شيء منها، كما قال في باب البدل: «ليس في جميع ما مثَّل به حجةٌ...»[4]، بل إنه قد يصرح باكتفائه في الكلام عن الأمثلة في موضع سابق، كقوله: «أمَّا المِثالُ عَلَى بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ فَقَد تَقَدَّمَ بما يُغني عَن إعادَتِهِ»[5].

ومما يذكر في تعرضه للأمثلة، ما وقع في باب ظرف المكان، فقد مثل ابن جني بأربعة ظروف، فاستدرك ابن الدهان من نسخة أخرى من اللمع غير تلك الظروف، كما سبق الإشارة إلى ذلك في المبحث السابق.

وكان حريصًا على تتبع نص ابن جني كاملاً، لا يريد أن يترك شيئًا دون أن يشرحه أو يعلق عليه، ومن ذلك الأمثلة، إلاَّ أن يواجه عارضًا في الترتيب،

(١) انظر: خصائص التأليف النحوي ١٣٣.

(٢) انظر: اللمع ٩٩.

(٣) قال: «وهو كل ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك: قمت وزيدًا...» (اللمع ٦٠).

(٤) ص: ٨٤٦.

(٥) ص: ٨٣٥.

يضطره إلى تكرار أو إغفال، كما حصل له في باب التوكيد، إلاّ أنه تخلص من التكرار، وذكر شيئًا مفيدًا.

ففي مطلع الباب قدَّم الكلام على أمثلة التوكيد لَّما سردها ابن جني في أول الباب[1]، ثم لما مثَّل ابن جني لكل لفظ، أحال إلى ما قدَّمه أوَّلَ الباب، ولم يحبَّ أن يترك الفصل دون تعليق، فتكلم عن أحكام عطف بعض هذه الألفاظ على بعض، قال: «قَد قَدَّمْنا الكلامَ عَلَى هذِهِ الأَمثِلَةَ، وَلا بُدَّ أَن يُقالَ في هذا الفَصلِ شَيءٌ، فاعْلَمْ أَنَّ الصِّفاتِ يجوزُ أَن يُعطَفَ بَعضُها عَلَى بَعضٍ بِالواوِ... »[2].

المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.

اللمع -كما هو معلوم- كتاب مختصر، لكنَّ ابنَ الدهان جعل من شرحه كتابًا موسَّعًا، من منهجه فيه الاستقصاءُ والشمول-كما سيتبين إن شاء الله- لذا كان مُستدرِكًا على ابن جني في أحايين كثيرة، ويمكن أن أجمل استدراكاته بأربع صور:

الأولى: أن يستدركَ بابًا بأكمله، ويدخله في الشرح، كما فعل في باب الضرورة، حين جر الحديث إليها في باب (كان)[3]، وَقد نص على طريقته هذه في مقدمة حديثه عن الأبواب التي ألحقها على الشرح، فقال: «... فهذه جملة

(١) ص: ٧٨٦-٧٨٧.

(٢) ص: ٧٩٧.

(٣) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي).

الكلام على أبوابِ الكتاب المنبوز باللمع، وقد ضمنَّاها نُكتًا من أبوابٍ... ولم نُفرِد لها أبوابًا، لكن نظمناها في سلك التماثيل، التي أشار إليها، ألا ترى أنه قال في باب (كان): «وقد يَجعَلُ الشاعرُ اسمَ كانَ نكرةً وخبرَها معرفةً للضرورة»، وأنشد البيتَ، فذكرتُ ضرورة الشعر في هذا الفصل، وكذلك ما أشبههُ حسب الطاقة»[1].

الصورة الثانية: أنه يستدرك أبوابًا على الكتاب، لم يجر لذكرها مناسبة، فلم يتكلف تطلب مناسبة لذكرها، فألحقها في آخر الكتاب، قال بعد النص السابق مباشرة: «وبقِيتْ أبوابٌ لا مَساغَ لدخولِها في ضمنِ أبوابِهِ إلاَّ على طريقِ التكلُّفِ الذي نبا عنِ المقصُودِ، فأفردنا لها أبوابًا، وهي ستة أبواب: بابُ الإخبار بالذي والألف واللام، باب الهجاء، باب المقصور والممدود، باب التقاء الساكنين، باب الهمز، باب أسماء المصادر»[2].

الصورة الثالثة: أنه يضمن شرحه مسائل لم يتعرض لها في المتن، وهذا كثير جدًّا، ومن أمثلة ذلك: أنه عند شرحه لقول ابن جني: «والمعرفة توصف بالمعرفة...» الفصل[3] تكلم عن جريان الصفة على الموصوف من حيث التذكير والتأنيث، قال: «واعلم أنَّ الصفة تجري في التَّأنيثِ والتذكير على ثمانية

(١) الغرة ١٣١٥أ (قليج علي).

(٢) الغرة ١٣١٥أ (قليج علي).

(٣) اللمع ٨٢.

أضربٍ...»[1].

ومن ذلك استدراكه لأحكام (لا سيَّما) في باب الاستثناء، حيث لم يذكرها ابن جني في أدواته، فتحدَّث عنها[2].

ومن ذلك أيضًا حديثه عن إعراب الضمير المتصل بعد (لولا)، والأقوال فيه[3].

وتحدَّث عن تعدد الخبر، قال: «واعلم أنَّك إذا قلت: هذا حُلوٌ حامضٌ فهما خبران، وهذا مشكلٌ...»[4].

الصورة الرابعة: أنه يستدرك على عبارته ما يراه من نقص فيها، كقوله في باب المصدر: «وقوله: «وهو وفعلُه مِن لَفظٍ واحدٍ» إنْ كانَ له فعلٌ، ألا ترى أنَّ في المصادرِ ما لا أفعالَ لها، نحو: وَيْلٍ ووَيْحٍ، ووَيْسٍ...»[5].

المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

الاستقصاء: أن يذكر كل ما يتعلق بالقضية من أحكام، أو أنواع، أو نظائر... وقد يرجع المسألة إلى أصل واحد، ثم يذكر فروعه، وما يندرج تحت كل فرع، حتى يصل إلى المسألة المرادة.

---

(١) ص: ٧٣٤.

(٢) انظر: ٤٥٨.

(٣) انظر: الغرة ١٣٧أ (كوبريللي).

(٤) الغرة ١٣٧أ (كوبريللي).

(٥) ص: ١٦٣.

ويمكن أن أجمل مظاهر استقصائه في نقاط:

أ- استقصاء النظائر.

والنظائر قسمان، نظائر لفظية، ونظائر معنوية.

فمن استقصائه النظائر اللفظية، ذكره في باب (إنَّ) كل ما كان على هذه اللفظة، من فعل أو اسمٍ أو حرف، فذكر أنَّ (إنَّ) تأتي على عشرة أنحاء، وذكر منها: أنها تأتي بمعنى (نعم)، وتأتي فِعلَ أمر للنساء، وفعلاً ماضيًا، وفعل أمرٍ من الأنين، وفعل أمر للأنثى من (وأي) إذا وعد، ثم تلحق به نون التوكيد الثقيلة ...[1].

ومن ذلك تقسيمه لـ(إنْ) و(أنِ) المخففتين، وأن كل واحدةٍ منهما تأتي على أربعة أضرب، وذَكَر (إنِ) الشرطية، والنافية...[2].

أمَّا النظائر المعنوية، فهو يُعنى بذكرها متى ما أدَّاه المقام إلى ذلك، ففي باب (لا) النافية للجنس أعاد أدوات النفي، ورتبها حسب مراتبها في إفادة النفي[3].

كما استقصى ما يفيد معنى الاستثناء، من حروف، أو أسماء، أو تراكيب، مما لم يذكره ابن جني، فذكر (بلهَ) و(بيدَ) و(لا سيَّما)[4].

ب- استقصاء الأقسام.

---

(١) ص: ٤.

(٢) ص: ٩٦.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر: ٤٥٧.

وذلك أن يذكر جميع الأقسام التي تتفرع من المسألة المدروسة، أو الأنواع التي تفرعت منها تلك المسألة، فمثال الأول: ذكره لأقسام الإضافة، لما شرح الضرب الأول من تقسيم ابن جني للإضافة، وهو الإضافة بمعنى اللام، فقال: «الإضافةُ التي بمعنى اللامِ عَلَى ضَربَينِ: إضافةٌ محضَةٌ وَإضافةٌ غَيرُ محضَةٍ، وَلَم يَذكُرْ مِنها إلاَّ قِسمًا واحِدًا، وَالإضافةُ المحضةُ عَلَى ضَربَينِ: إِضافةُ مِلكٍ، وَإضافةُ تخصِيصٍ، فإضافةُ المِلكِ: دارُ زَيدٍ، وَثَوبُ عَمرٍو، وَإضافةُ التَّخصِيصِ: سَرْجُ الدَّابَّةِ... والإضافةُ غَيرُ المحضَةِ أَربَعةُ أَشياءَ: اسمُ الفاعِلِ...»[1].

ومثال الثاني، أنه في باب العطف لَمَّا أراد الحديث عن الواو العاطفة، قسم الواو إلى قسمين، وفي كل قسم أقسام، الواو العاطفة واحدة من أحد هذه الأقسام، قال: «الواوُ لا تخلُو أَن تَكُونَ مُتَّصِلةً بِالكَلمةِ اتِّصالَ واوِ (جَوهَرٍ) أَو مُنفَصِلةً، فإذا كانَتْ مُتَّصِلةً فَلا يخلُو أَن تَكُونَ أَصلاً أَو زائدةً، فالأصلُ نحوُ: وَعْدٍ، وَثَوبٍ، وَعَدوٍ، وَالزائدةُ تَكُونُ للإلحاقِ وَغَيرِ الإلحاقِ، وَلا تَكُونُ أَوَّلاً زَائدةً البتَّةَ، فالتي للإلحاقِ نحوُ: حَوْقَل وَجَوْهَر وجَهْوَر وسِنَّوْر، أَو لِلمَدِّ نحوُ: عَجُوز، أَو لِلتَّكثِيرِ نحوُ: قَمَحْدُوَة.

وَأَمَّا المُنفَصِلةُ فَسَبعُ واواتٍ: الأُولى: جامِعةٌ عاطِفةٌ. وَالثانيةُ: جامِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ. وَالثالثةُ: وَاوُ قَسَمٍ. الرابعةُ: وَاوُ الحالِ. الخامسةُ: وَاوُ رُبَّ...»[2].

---

(١) ص: ٦٧٦-٦٧٧.

(٢) ص: ٨٧٢-٨٧٣.

ومثل هذا تمامًا عند حديثه عن الفاء قال: «الفاءُ تَكُونُ أَصلاً وَبَدَلاً وَمُتبِعةً وَزائدةً، فَالأَصلُ تكُونُ فاءً وَعَينًا وَلامًا... وَمُتبِعة عَلَى ضَربَينِ: مُتبِعةٌ عاطِفةٌ، وَمُتبِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ، فَالمُتبِعةُ العاطِفةُ...»[1].

ج- جمع مسائل متفرقة في موضع واحد.

قد يعمد إلى جمع مسائل متفرقة قد تحدث عنها، في موضع واحد إذا دعا إلى ذلك داعٍ، ففي باب (لا) النافية لما جرَّه الحديث إلى أقسام النفي قال: «... وَذلك أنَّ مَراتبَ النفيِ تَنقسِمُ إلى أَقسامٍ قَد سَبَقَ ذِكرُها، لَكنَّا نُعيدُهُ لأنَّ الموضِعَ يقتضِيهِ...»[2].

ولمَّا بحث أحكام الاستثناء بـ(إلاَّ)، جمع الحالات التي ينتصب فيها ما بعد إلاَّ، وحصرها في ست[3].

د- استقصاء التقسيمات.

من عنايته بالاستقصاء، أن يعدد التقسيمات، ففي باب المفعول به، لما كان الحديثُ عن التعدي، قسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أضرب: «ضربٌ يتعدَّى بنفسِهِ، وضربٌ يتعدَّى بقرينةٍ، وضربٌ يتعدّى تارةً بنفسِهِ وتارةً بقرينةٍ...»[4].

---

(١) ص: ٨٩٠.

(٢) ص: ١١٤.

(٣) انظر: ٤٧٠.

(٤) ص: ١٩٢.

ثم ذكر القرائن، وأخذ يفصلها ويمثل لها.

ثم عاد إلى التقسيم الأول، فتحدث عن الضرب الثالث الذي يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بقرينة[1].

ثم ذكر بعد ذلك قسمة ثانية، تتصل بأثر الفعل في الخارج، قال: «وله قسمةٌ ثانيةٌ، وهُوَ أنَّ الأفعالَ على ضربينِ: ضربٌ حقيقيٌّ، وضربٌ غيرُ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ على ضربينِ: قاصِرٌ وغيرُ قاصِرٍ، فالقاصرُ قد ذكرنا حُكمَهُ، وغيرُ القاصرِ على ضربينِ: مؤثِّرٌ وغيرُ مؤثِّرٍ، فالمؤثرُ نحو: ضربْتُ، وغيرُ المؤثرِ نحوُ: مَدَحْتُ وهَجَوتُ، ألا تَرَى إلى تعدِّيهما على الغائبِ؟ وأفعالُ النفسِ من هذا القبيلِ في عدمِ التأثيرِ، لا في عدمِ التَّعديةِ.

وغيرُ الحقيقيَّةِ على ثلاثةِ أضرُبٍ: فعلٌ مستعارٌ، نحوُ قولِكَ: ماتَ زيدٌ، ووَقَعَ الحائطُ، وفعلٌ يدلُّ على زمانٍ وليسَ يُرادُ أنَّ الأسماءَ المسندةَ إليها فاعلةٌ في الحقيقةِ لِذلِكَ الفعلِ، وذلِكَ نحوُ قولِكَ: كانَ زيدٌ قائمًا، وفعلٌ منقولٌ عن جهَتِهِ، وهو قولُكَ: لأَرَيَنَّكَ هُنا، وقد تقدَّمَ ذكرُهُ»[2].

هـ- العناية بالفروق والمناسبات.

من مظاهر استقصائه، عنايته بالفروق والمناسبات بين الأبواب النحوية،

---

(١) انظر: ١٩٥.

(٢) ص: ١٩٩-٢٠٠.

فقد سرد الفروق والمناسباتِ بين الحال والتمييز[1]، وبين البدل من جهة، والتوكيد والوصف من جهة أخرى، قال: «وَالْمُناسبةُ بَينَ التَّوكِيدِ وَالبَدَلِ أنهما تَكثيرانِ يَلحَقانِ الأَوَّلَ في أحَدِ أقسامِ البَدَلِ، وَأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنهُما لا يَتَقَدَّمُ عَلى صاحِبِهِ، وَأَنَّ إعرابَهُما كإعرابِ ما يجرِيانِ عَلَيهِ، وَأنَّكَ في التوكِيدِ مُشَدِّدٌ مَعنى المُؤَكَّدِ، وَكَذلِكَ في البَدَلِ تُعنى بِالأَوَّلِ فَتُبدِلُ مِنهُ... وَمِنَ المُقاربةِ التي بَينَ الوَصفِ وَالبَدَلِ أَنَّ الصِّفةَ مُوضِّحةٌ كما أَنَّ البَدَلَ مُوضِّحٌ...

وَالمُبايَنةُ بينَهُما أَنَّ الصِّفةَ لا تَكُونُ إلاَّ بما يُشتَقُّ أو بِتَقدِيرِ ذلكَ، وَالبَدَلُ لا يَلزَمُ ذَلِكَ فِيه...»[2].

ومثل ذلك أيضًا ما ذكره من أوجه الشبه بين المستثنى والمستثنى منه والمضاف والمضاف إليه، قال: «وللمُستثنى والمُستثنى مِنهُ شَبَهٌ بالمُضافِ والمُضافِ إليه، وذلِكَ أنَّكَ إذا قُلتَ: جاءني قومُكَ إلاَّ ناسًا منهُم، فتقديرُه: جاءني أكثرُ قومِكَ، أو أقلُّ قومِكَ، أو بعضُ قومِكَ، ولهذا المعنى جازَ: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، فحذفتَ المُستثنى مِنهُ في اللفظِ، كما جازَ حَذفُ المُضافِ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[3]، وَلم يجُزْ حَذفُ المستثنى وإرادتُهُ كما لم يجُز حذفُ المُضافِ إليه

---

(١) انظر: ٤٢٤.

(٢) ص: ٨٢٢-٨٢٣.

(٣) يوسف: ٨٢.

وإرادتُهُ بغيرِ دليلٍ، وما جاءَ مِن ذلِكَ فَيَسِيرٌ...»[1].

كما كان يذكر الفروق والمناسبات بين بعض الأدوات، أو المسائل الجزئية، فمن ذلك ما ذكره من الشبه والمباينة بين (إلاَّ) الاستثنائية و(لا) العاطفة، قال: «ولـ(إلاَّ) شَبَهٌ بِلا العاطفةِ مِن وجهٍ، ومُبايَنَةٌ مِن وَجهٍ، فوجهُ شَبَهِها بها أنَّك إذا قُلتَ: جاءَ القومُ إلاَّ زَيدًا، فهُوَ بمنزلةِ قولِكَ: جاءَ القومُ لا زيدٌ، وأمَّا وجْهُ مُباينتها فإنَّ (لا) قَد يكونُ ما قَبْلَها مُفردًا فيُعطَفُ عليه بها مفردٌ، وليست (إلاَّ) كذلِكَ، وإنَّك قَد تحذِفُ المستثنى مِنهُ في اللفظِ ولا تحذفُ المعطوفَ عليهِ في اللفظِ، وإنَّ ما بَعدَ (إلاَّ) قد يُحذفُ في بعضِ المواضعِ، نحوُ: لَيس إلاَّ، وَلَيس كذلِكَ (لا)، وإنَّ (إلاَّ) تكونُ في النفيِ والإيجابِ، و(لا) لا تكونُ إلاَّ في الإيجابِ...»[2].

ومثل ذلك أيضًا ما ذكر من الفرق والمناسبة بين الضمير المجرور والضمير المنصوب[3]، والفرق بين (إمَّا) و(أو)[4]، والفرق بين (ليت) و(لعل)[5]، والفرق بين (أنِ) المفسرة والمصدرية[6]. إلى غير ذلك.

---

(١) ص: ٤٧٢-٤٧٣.

(٢) ص: ٤٧٣.

(٣) انظر: ٩٦٣.

(٤) انظر: ٩٤٩.

(٥) انظر: ٢٠-٢١.

(٦) انظر: ٩٧.

ومع هذا التوسع الظاهر، والاستقصاء للمسائل، والاستدراك على المؤلف، إلاَّ أنه نص على أنَّ كتابه هذا كتاب اختصار، قال: «وللكوفيِّ في هذا كلامٌ صدفْنا عنه لأنَّهُ كتابُ اختِصارٍ»[1]، وأيضًا حينما أضاف بعض الأبواب على شرحه، اعتذر عن إضافة بابي التصريف والإدغام، بحجة أنَّ الحديث عنهما لا يمكن أن يحيط به الاختصار! قال: «فأمَّا التصريفُ والإدغام، فعدلنا عنهما لكونهما بابينِ يُرْبِي ذكرُهما عَلَى الاختصارِ...»[2].

وهذا الاختصار الذي يعنيه، إنما هو بالنظر إلى ما هو أوسع منه، ولعله كان مقارنًا شرحه للغرة بشرحه للإيضاح، الذي ذكر المترجمون أنه يقع في ثلاثة وأربعين مجلَّدًا، في حين أنهم ذكروا أنَّ الغرة في ثلاثة مجلدات. وإلاَّ فالتوسع في هذا الكتاب ظاهر.

---

(١) ص: ٤٥١.

(٢) الغرة ٣١٥أ (قليج علي).

الفصل الثاني

مصادر ابن الدهان

المبحث الأول: العلماء.

المبحث الثاني: الكتب.

المَصْدرُ في اللغة، من صدرَ يصدُرُ صَدَرًا وصدُورًا، أي رجع، ومنه: صدر عن الوِرد، أي انصرف عنه. قال تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾[1]، أي: يصدروا إبلهم، أو ينصرفوا[2].

والمصدرُ: ما يصدرُ عنه الشيءُ[3].

وهو في اصطلاح الباحثين: «ما يحوي مادَّةً عن موضوع ما»[4].

والمقصود بها في هذا الفصل، الكتب التي استمدَّ منها ابن الدهان مادته العلمية، والرجال الذين أخذ عنهم.

وابن الدهان قد عاش في القرن السادس الهجري، فهو مسبوق بقرون ازدهر فيها هذا العلم، وكثر البحث والتصنيف فيه، وعمد ابن الدهان في (الغرة) إلى التوسع، والعناية بالخلاف، فاحتاج إلى مراجعة مصادر كثيرة لاستدراك المسائل وتوضيحها، والاستشهاد لها، وذكر الخلاف فيها.

وأودُّ في مستهل هذا الفصل أن أعرض لشيءٍ من ملامح تعامل ابن الدهان مع مصادر مادته العلمية.

---

(١) القصص: ٢٣.

(٢) انظر: اللسان (صدر) ٤/ ٤٤٨، وتاج العروس (صدر) ١٢/ ٢٩٤.

(٣) انظر: المعجم الوسيط (صدر) ٥١٠.

(٤) انظر: البحث العلمي حقيقته ومصادره ١/ ٩١.

أ- النص على المصدر.

ينص على بعض مصادره، ككتاب سيبويه[1]، والمسائل للأخفش[2]، والمقتضب[3]، وغيرها، ولم أجد له منهجًا في ذلك، فهو لا يقارن بين أقوال العالم في كتبه، ولا أجد للنص على المصدر من سبب غير التوثيق.

ب- الاكتفاء بذكر العالم الذي ينقل عنه.

وكان يغفل كثيرًا النصَّ على المصدر، مكتفيًا في أغلب الأحيان بذكر العَالم الذي ينقل عنه، وهذا العالم يُقطع بأنه لم يأخذ منه مباشرة.

وأحيانًا يسلك سبيل الإبهام في العالم الذي ينقل رأيه، فينسب الرأي إلى (بعضهم)[4]، أو (قوم)[5]، أو يحكيه بـ(قيل)[6]، بالبناء للمجهول، ولم أجد له منهجًا في هذا الإبهام، فمعظم الذين أبهم أسماءهم قد ذكرهم في مَواضِعَ أُخَر، كالأخفش والفراء وغيرهما. غير أنه أبهم من لم يذكره مطلقًا، وقد وقفت على اثنين منهم، وهما:

١- الصيمري. قال: «وسمعتُ أنَّ بَعضَهُم جوَّزَ النصبَ في قَولِهِم: كُلُّ

(١) انظر: ٢٣٦، ٢٥٦، ٧٣٢.

(٢) انظر: ٤٤، ٨٢، ٧٠٩.

(٣) انظر: ٤٦٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٠٣، ٤٥، ٢٠٩، ٣٧٤...

(٥) انظر على سبيل المثال: ٧٣٢.

(٦) انظر: ٢٠.

رَجُلٍ وَضَيعَتَهُ، عَلَى إعمالِ الخبرِ المُضمَرِ»[1]. وهذا الرأي للصيمريِّ، ذكره في التبصرة[2]، وهو مما تفرد به، ونقله عنه غيرُ واحد[3].

٢- عبد القاهر الجرجاني. قال: «وقَالَ بَعضُهُم: إذا قُلتَ: أفضَلُ القَومِ، فَهُوَ مُنفَصِلٌ مِن وَجهٍ وَغيرُ مُنفَصِلٍ مِن وَجهٍ، أَمَّا وَجهُ انفِصالِهِ فَتَصَوُّرُ مَعنى (مِن) فِيهِ، وَأَمَّا وَجهُ اتِّصالِهِ...»[4]، وذكر مسائل أخرى بعد هذه، كلها قد ذكرها عبد القاهر في المقتصد[5].

ج- إغفال المصدر.

رأيته في أحايين كثيرة لا يذكر عالمًا، ولا مصدرًا، ولا ينسب القول إلى بعضهم، وذلك عند التعرض لبعض المسائل الشائعة، التي يكثر تداوُلها وتناقلها بين العلماء[6].

وكان يغفل شراح اللمع الذين سبقوه، كالثمانيني وابن برهان، فلم يشر إلى أحد منهم، ووقفت على موضع نقله من ابن برهان نصًا، وهو قوله: «قال المبردُ:

---

(١) ص: ٣٥٧.

(٢) ١/ ٢٥٧.

(٣) كالرضي في شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٣٠، وأبي حيان في الارتشاف ٣/ ١٤٨٣. وانظر تعليق محقق التبصرة ١/ ٢٥٧ هامش رقم (١).

(٤) ص: ٦٨٤.

(٥) ٢/ ٨٨٥-٨٨٨.

(٦) انظر على سبيل المثال: ٥٦ أ (كوبريللي).

(رُبَّ) يُنبئُ عَن ما وَقعَتْ عَلَيهِ أنَّهُ قَد كانَ وَلَيسَ بِالكثِيرِ، فَلذلِكَ لا يَقَعُ إلاَّ عَلَى نَكِرةٍ؛ لأنَّ ما بَعدَها يَخرُجُ مخرَجَ التَّمييزِ، «فَـ(رُبَّ) مَعناها الشَّيءُ يَقَعُ قَلِيلاً، وَلا يَقَعُ ذَلِكَ الشَّيءُ إلاَّ مَنكُورًا؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ يَدُلُّ عَلَى أكثَرَ مِنهُ»[1]. فقوله: فـ(رب) معناها... هذا نص المبرد[2]، والنص كله عند ابن برهان إلا أنه قال: (قال محمد بن يزيد) بدل: (قال المبرد)[3].

وفي باب النعت نقل عن بعضهم نقلاً وجدته في شرح ابن برهان بتغيير يسير جدًّا، والنقل عن الربعي، فيحتمل أن يكون النقل عنه، أو أنهما نقلا من مصدر واحد[4].

وحينما بحث قضية كون الواو للترتيب أو لمطلق الجمع اتفقت أدلته مع أدلة شُرَّاح اللمع قبله اتِّفاقًا كبيرًا[5].

د- دقة النقل.

كان غالب نقل ابن الدهان بالمعنى، والنصوص التي نقلها نصًّا وجدت فيها تغيرات يسيرة عن أصولها، كتغيير المثال، أو تقديم كلمة على أخرى، ولعل

---

(١) انظر: ٥٨٤.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٩.

(٣) شرح اللمع ١/ ١٧١.

(٤) انظر: ٧٣٢.

(٥) ص: ٨٨٣ وما بعدها، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٨ وما بعدها، وشرح اللمع للواسطي ١١٦ وما بعدها، والبيان في شرح اللمع ٢٦٩.

هذه التغييرات راجعة إلى اختلاف النسخ.

فمن ذلك ما نقله عن سيبويه: «تَقُولُ: ما أدرِي أقامَ أو قَعَدَ، إذا أَرَدْتَ أنَّهُ لم يَكُنْ بينَهُما شيءٌ، كأنَّهُ يقُولُ: لا أَدَّعِي أنَّهُ كانَ مِنهُ في تِلكَ الحالِ قِيامٌ ولا قُعُودٌ، أي: لم أَعُدَّ قِيامَه قِيامًا ولم يَستَبِنْ لي قُعُودٌ بَعدَ قِيامِهِ»[1]، والنص في الكتاب: «... كأنَّهُ قالَ: لا أَدَّعِي أنَّهُ كانَ مِنهُ في تِلكَ الحالِ قِيامٌ ولا قُعُودٌ، بعدَ قيامه، أي: لم أَعُدَّ قِيامَهُ...» فأضاف «بعد قيامه» وهي كما أشار الأستاذ عبد السلام هارون أنها زيادة من النسخة المطبوعة[2].

وكان كتاب الأصول لابن السراج مما أكثر ابن الدهان من الرجوع إليه، وقد نقل عنه نصًّا في بعض المواضع، غير تلك الاختلافات اليسيرة[3].

وقد تطالُ هذه الاختلافات الأمثلة المسموعة، فمن ذلك أنه نقل عن الأخفش أنه روى: «زيدٌ فوجد»[4]، ولفظه عند الأخفش: «أخوك فوجد»[5].

وقد وقفت على وهمَين في أسماء الرجال، وهما:

١ - أنه قد استشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو قوله للضحاك بن سفيان: «إذا أَتَيْتَهُمْ فاربِضْ في دارِهِمْ ظَبْيًا» وقد رواه عن الضحاك

---

(١) ص: ٩٣١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٢. هامش رقم (١).

(٣) انظر: ٥٤٧، ٦١٩.

(٤) انظر: ٨٩٥.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٠٦.

بن قيس، والراوي هو الضحاك بن سفيان[1].

٢- أنه نقل عن ابن سيرين أنه سأل (عبدةَ السّلمي) عَنْ قَولِهِ: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾...[2]، والمثبت من شيوخ ابن سيرين: عَبِيدة السَّلَماني[3]، ونص على هذا الأثر الخطابي ناسبًا إياه إلى عبيدة السلماني[4].

المبحث الأول: العلماء:

لم أجد ابن الدهان يحكي عن شيخ له، فلم يصرح بالتحديث ولا بالسماع، ولم يذكر له المترجمون شيوخًا في النحو، كما سبق أن أشرت في ترجمته.

وبالنظر إلى تراث ابن الدهان، وخاصة الغرة، نجد أنه قد نقل عن جمع كبير جدًّا من العلماء، يصعب الإحاطة بهم وبمواضع ذكره إياهم، فأحببت أن أقتصر على الإشارة إلى من أكثر من النقل عنهم، وسأذكر في آخر المبحث جمعًا من غيرهم على وجه الإجمال.

وقد نقل عن كثير من العلماء دون أن يصرح بكتبهم، ونقل عن آخرين مصرحًا بكتبهم، فآثرتُ أن أقسم الفصل إلى مبحثين، أحدهما لمن نقل عنهم دون أن يصرح بكتبهم، والثاني لمن صرح بكتبهم أو نقل عنها بالنص.

---

(١) انظر: ١٨٩.

(٢) انظر: ٢١٧.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦.

(٤) انظر: غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦.

فممن نقل عنهم من العلماء:

١- علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ).

نقل ابن الدهان عن الكسائي كثيرًا[١]، وقد وقفت على بعض أقواله في كتب الفراء[٢]، وابن السراج[٣]، والسيرافي[٤]، وهي مما أكثر ابن الدهان من النقل عنها.

٢- أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب (ت ٢٠٥هـ).

روى عنه بالواسطة فقال: «وَقِيلَ: إنَّ ثَعلبًا قَطَعَ في مجلِسٍ بِقولهم: شَتى تؤوبُ الحلَبَةُ»[٥]، ولم أقف عليه في المجالس المطبوع، ونقل عنه إنشاد بيتين، وقفت على أحدهما في المجالس[٦]، وأورد بعض آرائه[٧].

٣- يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ).

نقل ابن الدهان عن الفراء كثيرًا، فكان كتابه: معاني القرآن، من مصادره الأساسية، يظهر ذلك في نقله لتقريرات الفراء على الآيات، كما في قوله: «وَقَولُ

---

(١) انظر مثلاً: ٥، ١٩، ٨٠، ١١٠...

(٢) انظر: ٨٠، ٧٣٧.

(٣) انظر: ١١١.

(٤) انظر: ٤٦٣.

(٥) ص: ٣٩٨.

(٦) انظر: ٦٦٩.

(٧) ٢٧٠، ٦٢٦، ٧٢١...

الفراءِ إنَّهُ مَفْعُولٌ مُغنٍ عَنِ المفعولينِ لا يتَّجِهُ؛ لأنَّـهُ اسْتَدَلَّ بِقولِهِ تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[1] فَقَدْ وَقَعَ مَوقِعَ الجُزأينِ؛ لأنَّ (بَينَ) لا تُضافُ إلى مُفْردٍ[2]، وهذا فاسِدٌ؛ لأنَّ مُفرَدَ (ذلك) عائدٌ إلى مَعْنى الكلامِ، و(بَينَ) إنَّما يَفتَقِرُ إلى اثنينِ في تَقديرِ مُفرَدٍ إعرابًا أو إلى واحدٍ مَعطوفٍ عليهِ، فأمَّا إلى الجُملةِ فلا»[3].

٤- هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ).

نقل عنه غير مرة، ولم يشر إلى مصدر له، ونعته بالكوفي[4].

٥- سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ).

نقل عن الأخفش كثيرًا، وصرَّح ببعض كتبه، كما سيُذكر في المبحث القادم إن شاء الله، وقد وقفت على بعض ما نسبه له في معاني القرآن، كما في قوله: «وَأجازَ الأخفَشُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾[5] أن يَكُونَ (الأَوْلَيانِ) صِفةَ (آخَرَينِ)؛ لأنَّهُ لَمَّا وَصَفَهُ اختَصَّ[6]، وَهَذا لا يَقُولُ بِهِ بَصرِيٌّ غَيرُهُ»[7]. وأيضًا نقل استدلال الأخفش

---

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥.

(٣) ص: ٢٢١.

(٤) انظر: ٤١٦.

(٥) المائدة: ١٠٧.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٧٩.

(٧) ص: ٧٣٣.

بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] على بدل المظهر من المضمر إذا كان الأول مخاطبًا[2].

ومما يشعر بنقله من المعاني قوله في الكلام على (أنِ) المخففة من الثقيلة: «ووجدتُ كلامَ الأخفشِ يدُلُّ على أنَّهُ ليسَ مَعَ الخفيفةِ شيءٌ محذوفٌ»[3]، فقد جاء في المعاني: «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة، في مثل قوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4]... على قولك: وأنَّهُ الحمد لله... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أنَّ معها (لا) حتى تكون عوضًا من ذهاب التثقيل والإضمار، ولا تعوَّض (لا) في قوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنها لا تكونُ -وهي خفيفة- عاملةً في الاسم، وعوَّضتها (لا) إذا كانت مع الفعل لأنهم أرادوا أن يبينوا أنه لا تعمل في هذا المكان، وأنها ثقيلة في المعنى...»[5].

وقد نسب له قولاً وفي المعاني ما يخالفه، وذلك أنه نقل عنه أنَّ (لات) ليس لها عمل[6]، وفي المعاني حَكَمَ أنها مشبهةٌ بليس في المعنى والعمل[7].

---

(١) الأنعام ١٢. واستدلال الأخفش في المعاني ٢/ ٤٨٢.

(٢) ص: ٨٢٦.

(٣) ص: ٦٩- ٧٠.

(٤) يونس: ١٠.

(٥) ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٦) انظر: ١١٦.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢/ ٦٧٠.

٦- أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).

نقل عنه عدة مرات[١]، ووقفت على موضعين صرَّح بالنقل بالواسطة، فأحدهما عن المبرد[٢]، والثاني عن الفارسي[٣].

٧- المازني (٢٤٩هـ).

وقفت على بعض مواضع نقله عنه في المقتضب[٤]، والأصول[٥]، وبعض كتب الفارسي كالإيضاح[٦] والبغداديات[٧]، وشرح السيرافي[٨] وغيرها.

٨- أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ).

نقل عن معاني القرآن له، كما سيأتي إن شاء الله.

ووقفت على أحد نقوله عنه في ما ينصرف وما لا ينصرف[٩].

ونقل عنه نقولاً يُقطع بأنها غير مباشرة، وذلك كما إذا قال: «ما ذكر عن

---

(١) انظر: ١٥٠، ٣٥٠، ٤٤٤، ٥٣٨، ٨٧٣ ...

(٢) انظر: ٥٢٧.

(٣) انظر: ٥٣٨.

(٤) انظر: ٤٣٧.

(٥) انظر: ١٥١، ٤٣٧.

(٦) انظر: ٢٦١.

(٧) انظر: ٤٨٥.

(٨) انظر: ٤٨٣، ٩٦٤.

(٩) انظر: ٧٩٤.

الزجاج»[1]. وقد وقفت على بعض نقوله عنه في مصادر أخرى نقل عنها ابن الدهان، كالأصول[2] وشرح السيرافي للكتاب[3].

٩- مبرمان (ت ٣٢٦هـ).

أكثر تلميذه السيرافيُّ من النقل عنه في شرح الكتاب، وقد نقل عنه ابن الدهان، وقفت على أحد نقوله عنه[4] في شرح الكتاب للسيرافي.

وفي موضع آخر، تبين عبارةُ ابن الدهان أنه لم ينقل من كتبه، فإنه قال: «هذا القول رأيتُهُ محكيًّا عن مبرمان»[5].

١٠- الرماني (ت ٣٨٤هـ).

نقل ابن الدهان عنه عددًا من النقول[6]، وليس فيها ما يقطع بالأخذ عن كتبه أو ينفيه، إلا أن بعض المواضع وقفت عليها في شرح الرماني لكتاب سيبويه[7].

١١- أبو طالب العبدي (ت ٤٠٦هـ).

---

(١) انظر: ٢٤٤.

(٢) انظر مثلاً: ٢١٤.

(٣) انظر مثلاً: ١٧٤، ٣٨٠، ٤٦٣.

(٤) انظر: ٤٩٥.

(٥) انظر: ٣٢.

(٦) انظر: ١٠٦، ١١٧، ٢٦٨، ٥٤٢، ٩٢٠.

(٧) انظر: ٢٦٨، ٥٤٤.

نقل عنه عدة مرات[1]، عبارته في أحدها تشير إلى أنه نقل من أحد كتبه، قال: «وَرَأَيتُ العَبدِيَّ قَد مَنَعَ مِن عَمِلِ (أحمر) و(أسود) في الظَّاهِرِ»[2].

أمَّا العلماء الذين لم يكثر من النقل عنهم، فأذكر منهم على سبيل الإجمال: ابن دريد[3]، وأبا طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم[4]، وعلي بن سليمان (الأخفش الأصغر)[5]، والزيادي[6] والأثرم[7]، وابن درستويه[8]، وابن خالويه[9] وغيرهم.

المبحث الثاني: الكتب:

أردت في هذا المبحث الحديث عن الكتب التي ذكرها ابن الدهان، واعتمد عليها مصادر لمادته العلمية، وقد قسمتها حسب مادتها على النحو التالي:

أ) كتب إعراب القرآن ومعانيه.

١ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

---

(١) انظر: ٤٧، ٧٦١.

(٢) ص: ٧٦١.

(٣) الغرة ٣ أ (كوبريلي).

(٤) الغرة ٨ أ (قليج علي).

(٥) الغرة ٥ أ (قليج علي).

(٦) ١٥ ب (كوبريللي).

(٧) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٨) انظر: ٨٥٧، ٨٩٧.

(٩) انظر: ٥١٦.

نقل عن الزجاج كثيرًا، ونصَّ على معاني القرآن في بعضها[1]، ومن نقله عن المعاني قوله: «قَالَ الزَّجاجُ: الجرُّ في «وَالأَرحامِ» خَطَأٌ في العَرَبيَّةِ وَخَطأٌ في الأُصُولِ، أَمرُ الدِّينِ عَظِيمٌ؛ لأَنَّ النَّبيَّ عَلَيهِ السلامُ قَالَ: «لا تحلِفُوا بِآبائكُمْ» فَكَيفَ يَكُونُ يَتَساءَلُونَ بِهِ وَبِالرَّحِمِ عَلَى ذَا؟ وَرَأَيتُ إسماعِيلَ بنَ إسحاقَ يَذهَبُ إلى أنَّ الحَلِفَ بِغَيرِ اللهِ أَمرٌ عَظِيمٌ، وَأنَّهُ خاصٌّ بِاللهِ تَعالى»[2]، وهذا النص في معاني القرآن وإعرابه بتغيير يسير[3].

كما وقفت على كثير من نقوله عنه في المعاني[4].

كما نقل عنه مردفًا ردَّ الفارسي عليه[5]، وهذا محتمل أن يكون النقل عن الإغفال.

٢- تفسير القرآن للمفضل بن سلمة:

ذكر المترجمون من كتب المفضل: ضياء القلوب في تفسير القرآن[6]، وسماه الخطيب البغدادي: ضياء القلوب في الأدب[7]، وعدَّ أبو الطيب اللغوي من

---

(١) انظر: ٨٨٠.

(٢) ص: ٩٦٦.

(٣) ٢/ ٦.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢٩٨، ٤٢٣، ٥٠٢، ٨٣٣.

(٥) انظر: ٧١.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٠٥، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧٠٩.

(٧) انظر: تاريخ بغداد ١٥/ ١٥٦.

كتبه: معاني القرآن[1].

ونقل عنه إنشاد بيت. قال: «وأنشد المفضل في تفسير القرآن»[2].

ونقل عن المفضل دون تصريح بكتاب في بحث قولهم: (لَهِنَّك لرجل صدقٍ)[3].

ب) كتب النحو.

١- كتاب سيبويه.

أكثر ابن الدهان من النقل عن سيبويه، ولا غرابة في هذا، فعن كتابه يصدر النحويون، وقد نقل عنه نصًّا في بعض المواضع[4]، كما صرَّح باسمه في مواضع أخرى، كقوله: «ووجدتُ في كتاب سيبويه ما يدل على هذا..»[5]، «وأنشدوا البيت -وهو في كتاب سيبويه-...»[6]، «... وفي الكتاب: نُبِّئْتُ زيدًا يقول ذاك...»[7].

٢- الحدود للفراء.

---

(١) انظر: مراتب النحويين ١٥٤.

(٢) ص: ٧٨٤.

(٣) انظر: ٤٩.

(٤) انظر مثلاً: ٢٣٧، ٩٣١.

(٥) ص: ٢٣٦.

(٦) ص: ٢٥٦.

(٧) ص: ٢٦٨.

مما ذكر المترجمون من كتب الفراء: «الحدود»[1]، وقد صرَّح به ابن الدهان، قال: «... ورواه الفراء في الحُدُودِ عن الكسائي...»[2].

٣- المسائل للأخفش.

ذكر المترجمون من مصنفات الأخفش المسائل الكبير، والمسائل الصغير[3]، وقد نقل عنهما ابن الدهان، فصرح بالنقل عن المسائل الكبير[4]، وصرح بالنقل عن المسائل الصغير[5]، وأبهم فاكتفى بـ (المسائل) في مواضع أُخَر[6]. وكان معنيًّا بذكر أقوال الأخفش، فقد تردد اسمه كثيرًا، ونص على ذكر بعض عباراته نصًّا، وعلى تفرده بالرأي بين نظرائه البصريين[7].

٤- المقتضب.

كان المبرد من الذين أكثر ابن الدهان من النقل عنهم، وذكر آرائهم، إلاَّ أنَّ النقل لم يكن من المقتضب في جميعها، فقد نقل عن مسائل الغلط، وعن كتب

(١) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٥، وفيه: ألفه بأمر المأمون، وإنباه الرواة ٤/ ٢٢.

(٢) ص: ٦٠٨.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٢.

(٤) انظر: ٤٤، ٨٨، ٧٠٩.

(٥) انظر: ٤٦٧.

(٦) انظر: ٩٥، ٤٥٥.

(٧) في ص:(٦٣) قال: «هذه عبارة الأخفش وحده». وفي ص: (٧٣٣): «وَهَذا لا يَقُولُ بِهِ بَصرِيٌّ غَيرُهُ».

وسيطة كالأصول لابن السراج[1].

إلاّ أنه نص على المقتضب[2].

وقد أشرت في أول الفصل إلى نقله من ابن برهان نصًّا للمبرد في المقتضب.

وقد وقفت على أكثر نقوله عنه في المقتضب[3].

٥- ما أغفل سيبويه.

هكذا ورد اسم الكتاب عند ابن الدهان، قال: «وحكى المُبَرِّدُ في ما أغفل سيبويه عن البغداديين...»[4].

وقد ذُكر من مصنفاته: الرد على سيبويه[5]، ومسائل الغلط[6]، وكأن الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة لم يقطع بأنهما كتاب واحد، قال:«ولست أدري أهما كتابان أم كتاب واحد»[7]، إلا أنه فيما بعد قرن بين التسميتين، فعنون لحديثه عنه في مقدمة تحقيقه للمقتضب بـ«رد المبرد على سيبويه أو مسائل الغلط»[8]،

---

(١) انظر: ٢٦٧.

(٢) انظر: ٤٦٢.

(٣) انظر مثلاً: ٢٩٨، ٣١٢، ، ٣٩٩، ٣٩٦.

(٤) ص: ٩٩.

(٥) انظر: الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٤.

(٦) انظر: الخصائص ١/ ٢٠٦، ٣/ ٢٨٧.

(٧) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ١٢٣.

(٨) ص: ٨٩.

وإلى أنهما كتاب واحد مالت د. خديجة الحديثي[1].

وقد وقفت على بعض أقواله التي في (مسائل الغلط)، وذلك في الانتصار لابن ولاد[2].

٦- كتاب الخلاف لثعلب.

ذكر المترجمون من كتب ثعلب كتابًا في الخلاف، اسمه: اختلاف النحويين[3]. وهو ذو أهمية كبيرة، فهو أوّل ما صنِّف في الخلاف[4].

وقد نقل عنه ابن الدهان، قال: «وحكى ثعلب في كتاب الخلاف عن الكسائي أنَّ العربَ قالت: إنْ أحدٌ خيرٌ من أحدٍ إلاّ بالعافيةِ»[5].

٧- كتاب الابتداء لابن كيسان.

ذكر المترجمون من كتب ابن كيسان كتاب الوقف والابتداء[6]، وقد نقل ابن الدهان عن كتاب الابتداء له، فهل هذه التسمية من باب الاختصار، وهو المقصود؟ قال: «وَذَكَرَ ابنُ كَيسانَ في كتابِ الابْتِداءِ: عَبدُ الله نَفسُهُ الظَّرِيفُ

---

(١) انظر: المبرد سيرته ومؤلفاته ١٥٩.

(٢) انظر مثلاً: ٣١٣،٣٦٠.

(٣) انظر: الفهرست ١١٠، ومعجم الأدباء ٢/ ٥٥٢، ووفيات الأعيان ١/ ١٠٢، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٧.

(٤) انظر: من تاريخ النحو ٩١، والخلاف بين النحويين ٦٨، ٦٠٧.

(٥) الغرة ٥٦ أ (كوبريللي).

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٥٩، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٧.